

اعلان

عودة

حضرة صاحب الجلالة الهاشمية الملك المعظم

الى عاصمة ملكه السعيد

عاد بيمين الله ورعايته حضرة صاحب الجلالة الهاشمية الملك المعظم الى عاصمة ملكه السعيد
من سفرته اليمونة الى خارج المملكة الاردنية الهاشمية يوم الثلاثاء الواقع في ١٩ ربيع ثاني
١٣٩٨ هجرية الموافق ٢٨ آذار ١٩٧٨

٢٠ ربيع ثاني ١٣٩٨ هـ
الموافق ٢٩-٣-١٩٧٨ م

رئيس الوزراء
مضر بدران

الجمهورية العربية السورية
لمملكة الاردنية الهاشمية

عمان : السبت ٢٤ ربيع ثاني سنة ١٣٩٨ هـ . الموافق ١ نيسان سنة ١٩٧٨ م . العدد ٢٧٧٣

الفهرس

صفحة

٨٥٨	قانون مؤقت رقم (١٣) لسنة ١٩٧٨ قانون البنك الاسلامي الاردني للتحويل والاستثمار
٨٧٠	قانون مؤقت رقم (١٤) لسنة ١٩٧٨ قانون معدل لقانون تملك الحكومة للاموال التي يلحقها التقادم
٨٧٢	نظام رقم (١٧) لسنة ١٩٧٨ نظام اللجنة الوطنية الاردنية للتربية والثقافة والعلوم
٨٧٦	نظام رقم (١٨) لسنة ١٩٧٨ نظام موظفي الجامعة الاردنية
٨٨٧	نظام رقم (١٩) لسنة ١٩٧٨ نظام صندوق المنح لطلبة الدراسات العليا المتفوقين في الجامعة الاردنية
٨٨٨	نظام رقم (٢٠) لسنة ١٩٧٨ نظام تنظيم وإدارة وزارة الاملا
٨٩٠	نظام رقم (٢١) لسنة ١٩٧٨ نظام المياه لشاريع المناطق المرتفعة
٨٩٢	نظام رقم (٢٢) لسنة ١٩٧٨ نظام معدل لنظام موظفي مؤسسة عالية / الخطوط الجوية الملكية الاردنية
٨٩٣	نظام رقم (٢٣) لسنة ١٩٧٨ نظام معدل لنظام مستخدمي مؤسسة عالية / الخطوط الجوية الملكية الاردنية
٨٩٤	تصحيح خطأ

بمقتضى الفقرة (١) للمادة (٩٤) من الدستور

وبناء على ماقرره مجلس الوزراء بتاريخ ١٩٧٨/٢/٢٢

نصادق- بمقتضى المادة (٣١) من الدستور - على القانون المؤقت الآتي ونأمر بإصداره ووضع موضع التنفيذ المؤقت وإضافته الى القوانين الدولة على اساس عرضه على مجلس الأمة في اول اجتماع بعده:-

قانون مؤقت رقم (١٣) لسنة ١٩٧٨

قانون البنك الاسلامي الاردني للتمويل والاستثمار

الفصل الاول

تعاریف واحکام عامة

المادة ١ - يسمى هذا القانون « قانون البنك الإسلامي الاردني لتمويل والاستثمار لسنة ١٩٧٨ » ويعمل به اعتباراً من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية.

المادة ٢ - يكون للكلمات والمصطلحات الواردة في هذا القانون المعاني المحددة لها ادناه الا اذا دلت القرينة على خلاف ذلك :-

البنك	:	البنك الاسلامي الاردني للتمويل والاستثمار
المجلس	:	مجلس ادارة البنك
النظام الداخلي	:	نظام شركة البنك الاسلامي الاردني للتمويل والاستثمار الذي يقدمه المؤسسون لتسجيل الشركة بموجبه حسب أحكام قانون الشركات .

الآراء الفقهية المعتمدة :

الاحكام الفقهية التي يلتزم بها البنك - حسب قانونه ولوائحه المطبقة - وذلك على اساس الاختيار من بين سائر المذاهب الاسلامية وفقا للمصلحة الشرعية الراجحة ودون التقييد بمذهب معين .

الربا : وهو يشمل - بالنسبة لنطاق العمل المصري نوعين من التعامل:-
في الديون وفي اليوم :

— اما ربا الدين فانه يشمل قبض الفائدة او دفعها في مختلف حالات الاقتراض والاقتراض ، ويدخل في حكم ذلك المفهوم اي اجر يدفعه المقرض دون ان يرتبط ذلك الاجر بالجهد الذي يقابل منفعة معتبرة حسب الآراء الفقهية المعتمدة .

– وأما ربا البيوع فإنه يشمل في إطار العمل المصرفي، حالات الصرف للعمليات المختلفة الجنس إذا داخلها الاجل.

الاعمال المصرفية غير الربوية :

كل ما يمكن ان يقوم به البنك من نشاطات على غير اساس الربا في مجال الخدمات المصرفية او في نطاق التمويل والاستثمار حسب الاساليب المتفقة مع المبادئ الشرعية.

الودائع الحسابية : النقود التي يسلمها اصحابها الى البنك بطريق التسجيل الحسابي وعلى اساس المقاصة بين المدفوع والمسحوب وتشمل هذه الودائع الانواع التالية :-

حسايات الائتمان : الودائع النقدية التي يتسلمها البنك على اساس تفويضه ، باستعمالها ، وله غنمها وعليه غرمها ودون ان تكون مقيدة بأي شرط عند السحب او الابداع.

حسابات الاستثمار المشترك : وهي تشمل الودائع النقدية التي يتسلمها البنك من الراغبين بمشاركته فيما يقوم به من تمويل واستثمار منظم بشكل متعدد ومستمر وذلك على أساس حصول هذه الودائع على نسبة معينة مما يتحقق سنوياً من أرباح صافية حسب شروط الحساب الداخلة فيه؛

حسابات الاستثمار المخصص : الودائع النقدية التي يتسلمها البنك من الراضين في تركيله باستثمارها المعين في مشروع محدد او غرض معين ، وذلك على اساس حصول البنك على حصة من صافي ما يتحقق من ارباح ودون ان يتحمل الخسارة الناشئة بلا تعد او مخالفة .

الوثائق الموحدة القيمة والصادرة عن البنك باسمه من يكتسبون فيها مقابل دفع القيمة المحررة بها على أساس المشاركة في تساليج الانواع المتحققة سنويا حسب الشروط الخاصة بكل اصدار على حدة . ويجوز ان تكون هذه السندات صادرة لاغراض المقارضة المخصصة وفقا للاحكام المقررة لها في هذا القانون.

تسلم البنك النقود التي يرغب أصحابها في استثمارها سواء بطريق الإبداع في حسابات الاستثمار المشترك أو - بالاكتمال في سندات المقايضة المشتركة - وذلك على أساس القبول العام باستعمالها في التمويل المستمر والمخطط مقابل الاشتراك السهيبي فيما يتحقق سنوياً من أرباح صافية ودون القيام بتصفية عمليات التمويل غير المهددة بالمحاسبة .

سندات المقارضة

للضارية المشتركة

هَذَا مِنْ الْأَعْلَى

—

— ۲۷ —

التمويل بالمضاربة : تقديم البنك النقد اللازم - كلياً أو جزئياً - لتمويل عملية محددة يقوم بالعمل فيها شخص آخر وذلك على أساس المشاركة - ربما أو خسارة - حسب الآراء الفقهية المعتمدة .

المشاركة المتناقصة : دخول البنك بصفة شريك بمول - كلياً أو جزئياً - في مشروع ذي دخل متوقع ، وذلك على أساس الاتفاق مع الشريك الآخر بحصول البنك على حصة نسبية من صافي الدخل المتحقق فعلامع حقه بالاحتفاظ بالجزء المتبقي - أو أي قدر منه يتفق عليه ليكون ذلك الجزء مخصصاً لتسديد اصل ما قدمه البنك من تمويل : قيام البنك بتنفيذ طلب التعاقد معه على أساس شراء الاول ما يطلبه الثاني بالنقد الذي يدفعه البنك كلياً أو جزئياً وذلك في مقابل التزام الطالب بشراء ما امر به وحسب الربح المتفق عليه عند الابتداء .

المادة ٣ - تأسيس البنك وتسجيله :

- أ - يؤسس في المملكة - بموجب احكام هذا القانون مصرف متخصص بالتعامل دون ريا يسمى « البنك الاسلامي الاردني للتمويل والاستثمار »
- ب - يسجل البنك شركة مساهمة عامة محدودة ، ويمارس جميع الصلاحيات المنصوص عليها في هذا القانون والانظمة التي تصدر بمقتضاه .
- ج - يكون للبنك - اعتباراً من تاريخ تسجيله - الشخصية المعنوية المستقلة مالياً وإدارياً وتطبق عليه - فيما عدا ما هو منصوص عليه في هذا القانون - احكام قانون الشركات وتعديلاته .
- المادة ٤ - يكون المركز الرئيسي للبنك في مدينة عمان ويحق له ان ينشيء الفروع والوكالات والمكاتب في داخل المملكة وخارجها .
- المادة ٥ - يكون التزام البنك باجتنب الربا - في الاخذ والاعطاء - التزاماً مطلقاً في جميع الاحوال والاعمال ، وتكون الانظمة واللوائح والتعليمات الصادرة في البنك - خلافاً لوجبات هذا الالتزام - غير نافذة في حق البنك ، له او عليه .

الفصل الثاني الغايات والاختصاصات

اولاً : غايات البنك :-

المادة (٦) يهدف البنك الى تغطية الاحتياجات الاقتصادية والاجتماعية في ميدان الخدمات المصرفية واعمال التمويل والاستثمار المنظمة على غير اساس الربا ، وتشمل تلك الغايات على وجه الخصوص مايلي :-

أ) توسيع نطاق التعامل مع القطاع المصرفي عن طريق تقديم الخدمات المصرفية غير الربوية مع الاهتمام بادخال الخدمات المأداة لحياء صور التكافل الاجتماعي المنظم على أساس المنفعة المشتركة .

ب) تطوير وسائل اجتذاب الاموال والمخدرات وتوجيهها نحو المشاركة في الاستثمار بالاسلوب المصرفي غير الربوي

ج) توفير التمويل اللازم لسد احتياجات القطاعات المختلفة ، ولاسيما تلك القطاعات البعيدة عن امكان الافادة من التسهيلات المصرفية المرتبطة بالفائدة .

اختصاصات البنك :-

المادة (٧) يقوم البنك في سبيل تحقيق غاياته بالاعمال التي يمكنه من تحقيق تلك الغايات وذلك عن طريق العمل في المجالات التالية :-

أ) الاعمال المصرفية غير الربوية :-

يمارس البنك سواء لحسابه او لحساب غيره في داخل المملكة وخارجها جميع اوجه النشاط المصرفي المعروفة او المستحدثة مما يمكن للبنك ان يقوم به في نطاق التزامه المقرر ويدخل في نطاق هذا النشاط مايلي :-

١) قبول الودائع النقدية وفتح الحسابات الجارية وحسابات الابداع المختلفة وتأدية قيمة الشيكات المسحوبة وتقاصها ، وتحصيل الاوراق التجارية ، وتحويل الاموال في الداخل والخارج ، وفتح الاعتادات المستندية وتبليغها ، واصدار الكفالات المصرفية وخطابات الضمان وكتب الاعتماد الشخصي وبطاقات الائتمان وغير ذلك من الخدمات المصرفية .

٢) التعامل بالعملة الاجنبية في البيع والشراء على اساس السعر الحاضر دون السعر الآجل ويدخل في نطاق التعامل المسموح له به حالات الاقراض المتبادل - بدون فائدة - للعملة المختلفة الجنس حسب الحاجة .

٣) تقديم التسليف المحدد الآجل ، باعتباره خدمة مجردة عن الفائدة ، اما بطريق خصم الكيبيالات التجارية قصيرة الاجل او بطريق الاقراض المقسط ، ويمتنع على البنك - في جميع الاحوال - ان يقدم هذه الخدمة بطريق التسليف على اساس الحساب الجاري مدين .

٤) ادارة الممتلكات وغير ذلك من الموجودات القابلة للإدارة المصرفية على اساس الوكالة بالاجر .

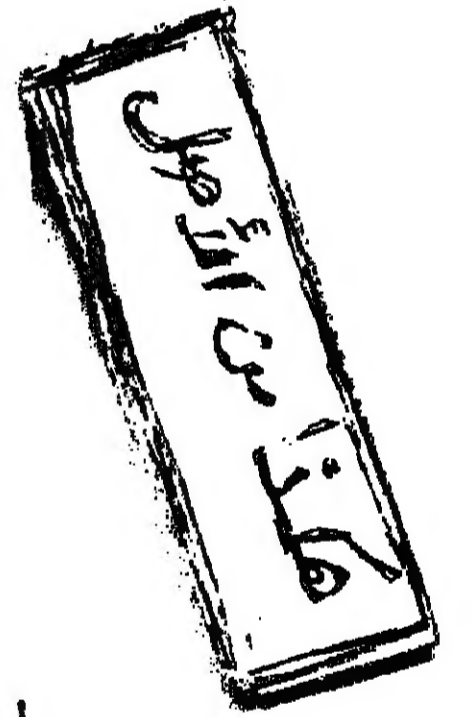
٥) القيام بدور الوصي المختار لإدارة التركات وتنفيذ الوصايا وفقاً للاحكام الشرعية والقوانين المرعية وبالتعاون المشترك مع الجهة الدينية ذات الاختصاص .

٦) القيام بالدراسات الخاصة لحساب المتعاملين مع البنك وتقديم المعلومات والاستشارات المختلفة .

ب) الخدمات الاجتماعية :-

يقوم البنك بدور الوكيل الامين في مجال تنظيم الخدمات الاجتماعية المأداة الى توثيق اوضاع الترابط والارحام بين مختلف الجماعات والافراد وذلك عن طريق الاهتمام بالنواحي التالية :

١) تقديم القرض الحسن للغايات الانشائية في مختلف المجالات المساعدة على تمكين المستفيد من القرض لبدء حياته المستقلة او تحسين مستوى دخله ومعيشته .



٢ (انشاء وإدارة الصناديق المخصصة لمختلف الغايات الاجتماعية المعتمدة .

٣ (اية اعمال اخرى مما يدخل في عموم الغايات المستهدفة .

ج (اعمال التمويل والاستثمار :-

يقوم البنك بجميع اعمال التمويل والاستثمار على غير اساس الربا وذلك من خلال الوسائل التالية :-

١ (تقديم التمويل اللازم - كلياً او جزئياً - في مختلف الاحوال والعمليات القابلة للتصفية الذاتية ويشمل ذلك اشكال التمويل بالمضاربة والمشاركة المتناقصة ، ومع المراجعة للأمر بالشراء وغير ذلك من صور مماثلة .

٢ (توظيف الاموال التي يرغب اصحابها في استثمارها المشترك مع سائر الموارد المتاحة لدى البنك وذلك وفق نظام المضاربة المشتركة ويجوز للبنك في حالات معينة ان يقوم بالتوظيف المحدد حسب الاتفاق انحصاراً بذلك .

٣ (يجوز للبنك ان يقوم مباشرة باستثمار الاموال في مختلف المشاريع وذلك شريطة ان لا يتعدى مجموع استثمارات البنك الدائمة نسبة سبعين بالمئة من مجموع رأس المال المدفوع والاحتياطي الاجباري .

المادة (٨) : يكون للبنك - في مجال ممارسته لاعماله - ان يقوم بكل مايلزم من التصرفات لتحقيق غاياته ، ويشمل ذلك بوجه خاص مايلي :-

أ (ابرام العقود والاتفاقات مع الافراد والشركات والمؤسسات المحلية والاجنبية .

ب (تأسيس الشركات في مختلف المجالات ولاسيما المجالات المكتملة لأوجه نشاط البنك .

ج (تملك الاموال المنقولة وغير المنقولة وبيعها واستثمارها وتأجيرها واستثمارها بما في ذلك اعمال استصلاح الاراضي المملوكة او المستأجرة ، وتنظيمها للزراعة والصناعة والسياحة والاسكان .

د . انشاء صناديق التأمين الذاتي والتأمين التبادلي لصالح البنك او المتعاملين معه في مختلف المجالات .

هـ . قبول الهبات والتبرعات والاشراف على اتفاقاتها في المجالات الاجتماعية المخصصة لها وحسب الغايات المعتمدة .

و . الدخول في الاتحادات المهنية المحلية والاقليمية والدولية وبخاصة الاتحادات الرامية لتوطيد العلاقات مع البنوك الاسلامية .

الفصل الثالث

رأس المال

المادة ٩ -

أ - يتألف رأس مال البنك من اربعة ملايين دينار مقسمة الى اربعة ملايين سهم قيمة كل منها دينار اردني واحد .

ب - تطرح الاسهم الواردة عما ينظمه المرسوم للاكتتاب العام حسب احكام قانون الشركات .

ج - تحدد ملكية المساهم الواحد في مجموعها بما لا يتعدى نسبة خمسة بالمئة من رأس المال مالم تكن الزيادة حاصلة بطريق الارث الشرعي .

١٠ (ثم زيادة رأس المال وتخفيضه حسب الاحكام الواردة في النظام الداخلي وقانون الشركات المعمول به .

الفصل الرابع

قبول الودائع واصدار السندات

١١ (قبل البنك الودائع النقدية المسجلة في الحسابات المختلفة سواء بصورة حسابات الائتمان او حسابات الاستثمار .

١٢ (لا تقبل الودائع النقدية المسجلة في حسابات الائتمان بأي قيد عند السحب او الابداع وهي لا تشارك بآية نسبة ارباح الاستثمار ولا تتحمل مخاطره .

١٣ (لا تكون الودائع النقدية في حسابات الاستثمار التي يفتحها البنك داخلة حكماً في مجموع الموارد النقدية المخصصة للتمويل وهي تسمى تبعاً لذلك حسابات الاستثمار المشترك .

ب - يجري تصنيف حسابات الاستثمار المشترك الى ثلاث فئات بحسب قيود السحب التي تخضع لها كل فئة ، وتشمل هذه الفئات حسابات التوفير والاشعار والاجل .

ج - يقرر مجلس الادارة الشروط ونسب المشاركة العامة في ارباح الاستثمار لكل فئة مع مراعاة مبدأ التسوية الحسابية للارصدة المتحركة خلال العام .

د - يجوز للمجلس ان يوافق على قبول ودائع نقدية لغايات الاستثمار المخصص في مشروع محدد او غرض معين ، وتكون نتائج هذا الاستثمار خاضعة للترتيب المتفق عليه بين المودع والبنك وذلك على اساس الفصل الحسابي لارادات المشروع ونفقاته عن سائر ايرادات ونفقات الاستثمار المشترك .

المادة ١٤ - اصدار سندات المقارضة :-

أ - يجوز للبنك ان يصدر - بناء على قرار خاص من المجلس - سندات مقارضة مشتركة او سندات مقارضة مخصصة .

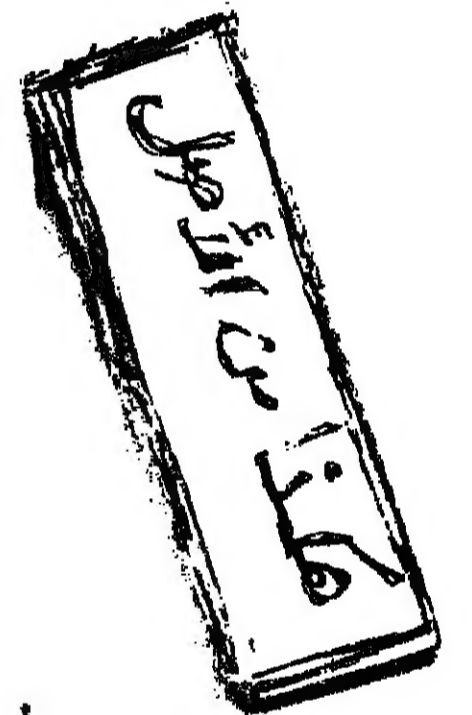
ب - تكون سندات المقارضة المشتركة محددة الاجل بالنسبة لتاريخ استحقاقها على ان لا تزيد في مدتها عن عشر سنوات مالية .

ج - تكون سندات المقارضة المخصصة مرتبطة بمشروع محدد ، او غرض معين ، وهي تخضع للتصفية التدريجية بحسب نتائج ايرادات المشروع او المشاريع الممولة من حصيلة الاصدار المعين في كل حالة على حدة .

د - تشارك سندات المقارضة المشتركة في حصة نسبية من مجموع ارباح الاستثمار الصافية لكل سنة مالية تالية للسنة التي تطرح فيها للاكتتاب وذلك حسب الشروط التفصيلية التي يقرها مجلس الادارة لكل اصدار على حده .

هـ - تختص سندات المقارضة المخصصة بالحصصة التي يحددها لها المجلس من اصل ايرادات الصافية للمشروع المستثمرة فيه وذلك على اساس الفصل الحسابي لارادات ذلك المشروع ونفقاته عن سائر ايرادات ونفقات الاستثمار المشترك .

و - لا يجوز ان يزيد مجموع السندات غير المستحقة مما يصدره البنك من مختلف الانواع عن خمسة امثال المقدار المدفوع من رأس المال المكتتب به .



الفصل الخامس

ضوابط العمل

أولاً : الأعمال المصرفية :

المادة ١٥ -

- أ - يقوم البنك بممارسة الأعمال المصرفية المختلفة حسب الاعراف والقواعد المتبعة لدى البنوك المرخصة وذلك باستثناء ما يتعارض منها مع التزام البنك بالسير في تعامله على غير اساس الربا .
- ب - يتقيد البنك - في مجال ممارسته لنشاطه المصرفي - بكل ما تقتضيه البنوك المرخصة من ضوابط بما في ذلك الاحتفاظ بالاحتياطي النقدي المقرر والمحافظة على نسب السيولة اللازمة لحفظ سلامة مركز البنك، وحقوق المودعين والمستثمرين والمساهمين ، كما يتقيد البنك بالتعليمات الصادرة للبنوك فيما يتعلق بتنظيم كمية الائتمان ونوعيته ، وتوجيهه في الاطار المطلوب للتنمية الوطنية .

ثانياً : الخدمات الاجتماعية :

المادة ١٦ -

- يقوم البنك - في مجال ما يقدمه من خدمات اجتماعية - بعمله على اساس ادارة الثقة Trust Business ولا يجوز ذلك دون حصوله على نسبة معينة من الارباح المتحققة لصناديق الخدمات الاجتماعية المختلفة او تحميله لهذه الصناديق جزءا من التكلفة العامة التي يتكبدها مقابل قيامه بهذه الخدمات .

ثالثاً : اعمال التمويل والاستثمار :

المادة ١٧ -

- أ - يرسم البنك سياسته العامة في التمويل بحسب نوعية الموارد المتاحة مع المحافظة دائماً على السيولة النقدية الكافية حسب الاعراف والقواعد المصرفية السليمة .
- ب - تكون الشروط العامة للتعامل في التمويل والاستثمار المشترك عدداً في لوائح حسبها يقرها المجلس بين حين وآخر تبعاً لمقتضيات العمل وتوسعاته .
- ج - تطبق الاتفاقات المحددة للاستثمار المخصص بحسب الشروط التي يقرها المجلس .

رابعاً : تحقيق ارباح الاستثمار :

المادة ١٨ -

- تكون الارادات الربحية والخسائر المرتبطة باعمال التمويل والاستثمار المشترك مفصولة حسابياً عن سائر الارادات والتفقات المرتبطة باعمال الخدمات الاخرى التي يقدمها البنك ، وكذلك الحال بالنسبة لارادات وتنفقات الاستثمار المخصص حيث يجرى لكل مشروع معين حساب مستقل .

المادة ١٩ -

يحظر على البنك ان يعتمد - في حساب الارادات الربحية المتصلة باعمال التمويل والاستثمار التي يمارسها - على اي نظام مبني على طريقة حساب الربح المقدّر او الاراد المفترض حيث يجب على البنك ان يتقيد في تحقيق ايراداته حسب طبيعة العملية التي يمولها وذلك وفقاً للضوابط التالية :

- أ - يتحقق الربح في حالات التمويل بالمضاربة عند القيام بالمحاسبة التامة مع العامل في المال وهي المحاسبة المعتمدة على القبض او التحقق الفعلي بالاقرار والقبول ، وتكون ارباح كل سنة داخلة في حساب السنة التي تم فيها المحاسبة سواء على كامل العملية او اي جزء منها .
- ب - يتحقق الربح او الاراد الناتج في حالات المشاركة المتناقصة على اساس الدخل الصافي للمشروع المعين حتى نهاية السنة المالية وان لم يتم القبض فعلاً حيث تعتبر الارادات المتحققة انها مستحقة وغير مقبوضة .
- ج - يتحقق الربح في حالات بيع المراجعة للامر بالشراء عند اجراء التعاقد اللاحق وذلك على اساس حساب الفرق بين التكلفة الفعلية والسعر المتفق عليه مع الامر بالشراء .
- د - تتحمل عمليات التمويل المختلفة كافة النفقات والتكاليف المباشرة الخاصة بها فقط ولا يجوز تحميل هذه العمليات اي قسط من نفقات البنك العامة ،

خامساً : تقسيم الاستثمار المشترك :

المادة ٢٠ -

- أ - لتغطية الحساب المخصص لمواجهة مخاطر الاستثمار يقتطع البنك سنوياً نسبة عشرين بالمئة من صافي ارباح الاستثمار المتحققة من مختلف العمليات الجارية خلال السنة المعنية .
- ب - يحتفظ البنك بالمبالغ المقتطعة سنوياً لهذه الغاية في حساب مخصص لمواجهة اية خسائر تزيد عن مجموع ارباح الاستثمار في تلك السنة .
- ج - يجوز للمجلس - عندما يصل مقدار المبالغ المتجمعة في الحساب المخصص المشار اليه مبلغاً معطلاً لراس مال البنك - ان يخفض النسبة المقتطعة سنوياً الى عشرة بالمئة على الاقل . وذلك حتى يبلغ المتجمع مثلي راس المال وعندها يجب وقف الاقتطاع كلياً .

المادة ٢١ -

توزيع الحصص بين البنك والمستثمرين :

- أ - يقرر المجلس بطريق الاعلان العموم النسبة العامة من الارباح التي تخصص بها مجموع الاموال الداخلة في الاستثمار المشترك ، وذلك في بداية نفس السنة المالية شريطة ان لا يتأخر ذلك الاعلان عن نهاية الشهر الاول من كل عام ،
- ب - يستوفي البنك بصفته مضارباً مشتركاً النسبة الباقية بعد تنزيل الحصص المعلن للمستثمرين ، كما يكون له حق المشاركة في ارباح الاستثمار المشترك بنسبة ما يدخله من موارده الخاصة او من الاموال التي هو ماذون في استثمارها بالغنم والغرم .

هذه من الأعمال

ج - تكون الاولوية - عند حساب الاموال الداخلة في تحويل العمليات - مقررة لصالح الدائع في حسابات الاستئجار المشترك ، وحملة سندات المقارضة المشتركة ولا يجوز للبنك ان يعتبر نفسه مشاركاً في التمويل بموارده الخاصة الاعلى اساس الفرق الذي يزيد به معدل ارضه التمويل في السنة ذات العلاقة عن معدل ارضه المستثمرين .

المادة ٢٢ -

أ - يتحمل البنك - باعتباره مضارباً مشتركاً - الخسائر الناتجة عن اي سبب موجب لتضمنية شرعاً بما في ذلك حالات التعدي والتفريط الناشئة عن تصرفات اعضاء مجلس الادارة او المديرين او الموظفين وسائر العاملين في البنك ، ويعتبر في حكم التفريط الذي يسأل عنه البنك ايضاً حالات التلاعب واساءة الامانة والتواطؤ مع الآخرين وما الى ذلك من صور الخروج عن حدود العمل الامين في ادارة المضاربة المشتركة التي يقوم بها البنك .

ب - تنزل الخسائر الواقعة دون تعد او تفريط من مجموع ما يتحقق من ارباح في السنة التي تتحقق فيها الخسارة ، وينزل ما يزيد عن مجموع الارباح المتحققة فعلاً في السنة المعنية من حساب الاحتياطي المخصص لمواجهة مخاطر الاستئجار .

ج - اذا لم تكن الارباح المتحققة في تلك السنة مع الاحتياطيات المتجمعة من السنين السابقة كافية لتغطية الخسائر الواقعة فيتعين على البنك ان يقوم بعمل جرد شامل لمبرقة الارباح والخسائر المقدرة - حسب سعر السوق - في العمليات الممولة بمال المضاربة مما لم يجر عليه المحاسبة عند نهاية السنة المالية .

د - اذا جاءت نتيجة الجرد مؤكدة كفاية الارباح المقدرة لتغطية الخسارة الزائدة فان على البنك ان يدور الخسارة الزائدة لكي تسدد من حصيلة الارباح التي تتحقق تباعاً من العمليات الممولة بالجرء .

هـ - اما اذا كانت الارباح المقدرة اقل من الخسارة الزائدة فيجوز للبنك ان يعتبرها خسارة مدورة شريطة ان تتحمل المبالغ المسحوبة من ودائع الاستئجار المشترك وسندات المقارضة المقترنة نصيبها من الخسارة الزائدة وذلك بنسبة مشاركة المبلغ المسحوب في الاستئجار حسب نوع الحساب .

المادة ٢٣ -

يقوم المستشار الشرعي المعين حسب احكام هذا القانون بالتحقق من وجود السند الفقهي المؤيد لتحصيل البنك اية خسارة واقعة في نطاق عمليات الاستئجار المشترك .

المادة ٢٤ -

يعامل المودعين عند تصفية البنك كما يلي :

أ - تدفع اولاً حقوق المودعين في حسابات الائتمان ، وكذلك الاموال الاخرى مما لا تكون مودعة من قبل اصحابها لغايات الاستئجار والمشاركة في الارباح الناجمة عنه .

ب - تؤدي بعد ذلك حقوق المودعين في حسابات الاستئجار المشترك تبعاً للشروط الخاصة بالحسابات ذات العلاقة كما تحفظ حقوق مالكي سندات المقارضة المشتركة بنفس النسبة التي يحصل عليها اصحاب حسابات الاستئجار المشترك .

ج - تكون حقوق المودعين في حسابات الاستئجار المخصص ، وكذلك حقوق مالكي سندات المقارضة المخصصة مرتبطة بالمشاريع المحددة لكل استثمار على حدة متحملين في ذلك الغرم ولهم الغنم .

د - تصفى حقوق سائر المساهمين على اساس اقتسام ما يتبقى من اموال بنسبة الاسهم المملوكة لكل منهم .

هـ - يحول رصيد الحساب الزائد في الاحتياطي المخصص لمواجهة مخاطر الاستئجار عند تصفية البنك الى حساب صندوق الزكاة لاتفاقه في الوجه الشرعي المنصوص عليها في قانون الصندوق .

الفصل السادس

ادارة البنك

المادة ٢٥ -

يدار البنك بالطريقة التي تدار بها الشركات للمساهمة بوجه عام وذلك عن طريق مجلس ادارة منتخب وفق النظام الداخلي ، ويكون لهذا المجلس الصلاحيات التي تمكنه من ممارسة عمله بالمرونة اللازمة وهو يمارس بوجه خاص الاعمال التالية :

أ - اقرار الاسس العامة للعمل واصدار اللوائح الداخلية المتعلقة بتنظيم وإدارة البنك وشؤون الموظفين والعاملين فيه ويدخل في ذلك حق التعاقد مع ذوى الكفاية من الخبراء والمستشارين وغيرهم للعمل في البنك وكذلك وضع اللوائح الخاصة بالتعيينات والترقيات والزيادات والمكافآت التشجيعية وسائر الامور المالية والادارية اللازمة لحسن ادارة البنك بصورة مناظرة للمؤسسات المصرفية بوجه عام

ب - اقرار اللوائح الداخلية المتعلقة بتنظيم العمل واحكام قبول الدائع الاستئجارية واصدار سندات المقارضة ، وطريقة حساب نسبة المشاركة في الارباح ، وتنظيم ادارة الصناديق المشتركة والاموال المخصصة لغايات معينة .

ج - رسم السياسة العامة الواجبة التطبيق بين حين وآخر - في مجالات توظيف الاموال والموارد المالية المتاحة ، وتحديد طرق استثمارها ، وتوزيع الخاطر والضمانات المقبولة من الوجهة الشرعية .

د - اقرار رسوم الخدمة والعمولات والاجور التي يمكن للبنك ان يتقاضاها عن الاعمال المصرفية واعمال الادارة في نشاطاته المختلفة .

هـ - اقرار التسويات والمصالحات وقبول التحكيم في الحالات التي توافق ادارة البنك على الدخول فيها .

و - اقرار خطة العمل السنوية للموضوعة لفتح الفروع الجديدة والتوسع في مجالات الاستثمار المختلفة وابتكار الاساليب الجديدة لتطوير العمل المصرفي غير الربوي .

ز - تعيين المفوضين بالتوقيع عن البنك بوجه عام واجازة اعطاء صلاحيات التوقيع للموظفين اللازمين في الادارة العامة والفروع حسب حاجة العمل ومتطلباته .

ح - اعداد التقرير السنوي ومراجعة الميزانية وقرارات حسابات الارباح والخسائر قبل عرضها على الهيئة العامة .

الفصل السابع

اجتماعات الهيئة العامة

المادة ٢٦ -

تطبق احكام النظام الداخلي وقانون الشركات المعمول به على اجتماعات الهيئة العامة بانواعها :

الفصل الثامن

المستشار الشرعي

المادة ٢٧٧:

- ١ - يعين مجلس الإدارة في خلال مدة اقصاها خمسة عشر يوما من تاريخ انتخابه مستشارا شرعياً من بين اهل العلم والتخصص بالاحكام الشرعية العملية :
ب- لا يجوز عزل المستشار المعين لهذه الوظيفة الا بناء على صدور قرار معلل من مجلس الإدارة وبإغلبية ثلثي الاعضاء على الاقل .

المادة ٢٧٨:

يحدد مجلس الإدارة مهمة المستشار الشرعي وذلك على اساس الزام المجلس بطلب رأي المستشار الشرعي في المواضيع التالية :-

- أ - دراسة اللوائح والتعليمات التطبيقية التي يسير عليها البنك في تعامله مع الغير وذلك بهدف التأكد من خلوها من أي مظهر من مظاهر التعامل الربوي الذي يلزم البنك باجتنابه .
ب- دراسة الاسباب الموجبة لتحمل البنك اية خسارة من خسائر الاستثمار وذلك بهدف التحقق من وجود السند الفقهي المؤيد لما يقرره مجلس الإدارة بهذا الخصوص .

الفصل التاسع

الحسابات الختامية والميزانية والارباح

المادة (٢٩): تمسك حسابات البنك وفق اساليب المحاسبة المصرفية ، وتقتل الحسابات الختامية سنوياً في الحادي والثلاثين من كانون الاول في كل عام وذلك فيما عدا اجزاء السنة الاولى التي يبدأ فيها العمل حيث يجوز ضمها الى السنة التالية .

المادة (٣٠): تدقق الميزانية السنوية وحسابات الارباح والخسائر سنوياً من قبل فاحصي الحسابات المنتخبين حسب احكام النظام الداخلي وذلك قبل العرض على الهيئة العامة .

المادة (٣١): توزع حصص ارباح الاستثمار على اصحاب السودايع الاستثمارية ومالكي سندات المقارضة من واقع الحسابات المخصصة لها وذلك في خلال شهر كانون الثاني من السنة المالية التالية .

المادة (٣٢): توزع الارباح الخاصة بالبنك مما يكون قد تحقق بشكل صاف حتى نهاية السنة المالية حسب الترتيب التالي :-
أ - ١٠٪ لحساب الاحتياطي الاجباري وذلك الى ان يصل الرصيد المتجمع في هذا الحساب مقداراً مساوياً لرأس مال البنك .

ب- ٥٪ لحسابات المكافآت المخصصة لاعضاء مجلس الإدارة لتوزع بينهم نسبياً بحسب عدد الجلسات وذلك ضمن نطاق الحد الاقصى المقرر في قانون الشركات .

ج - ٢٥٪ لحساب صندوق الموظفين المخصص للمكافآت التشجيعية والمساعدة الاجتماعية ضمن القواعد التي يقرها مجلس الإدارة .

د - اية نسبة يراها المجلس لازمة لتأمين الاحتياطي اللازم لمواجهة الالتزامات المختلفة وذلك في حدود نسبة عشرين بالمئة من الارباح الصافية في تلك السنة .

هـ - يوزع الربح المتبقي على المساهمين نسبياً بحسب الاسهم المملوكة لكل منهم وذلك تبعاً للمقدار المدفوع فعلاً من الاقساط المستحقة الاداء ، ويجوز لمجلس الإدارة ان يقرر وقف دفع الارباح المستحقة للمساهمين المتخلفين عن دفع ما عليهم من اقساط الى ان يتم تسديد الاقساط المطلوبة وحسب تدفق الارباح المستحقة بكاملها :

الفصل العاشر

المعاملة مع ضريبة الدخل

المادة (٣٣): ١ - تعتبر جميع حصص ارباح الاستثمار الخاصة بالبنك دخلاً خاضعاً للضريبة المقررة على الشركات المساهمة بوجه عام .

ب- مع مراعاة احكام الفقرة (ج) من هذه المادة ، تكون حصص ارباح الاستثمار الموزعة على اصحاب الودائع الاستثمارية ومالكي سندات المقارضة خاضعة للضريبة باسمائهم .

ج- يعفى من الدخل المنصوص عليه في الفقرة (ب) من هذه المادة ما نسبته (٨٪) سنوياً من معدل كل من رصيدها لوديعة الاستثمارية ورصيد قيمة سندات المقارضة في نهاية السنة المالية ذات العلاقة .

الفصل الحادي عشر

احكام عامة

المادة ٣٤- يمارس البنك اعماله وفق الاسس التجارية التي تمكنه من تسديد نفقاته والتزاماته من موارده الخاصة.

المادة ٣٥- تطبيق احكام قانون الشركات في كل ما يتعلق باجراءات التصفية وذلك بالقدر الذي لا يتعارض فيه مع الاحكام المقررة في هذا القانون.

المادة ٣٦- يصدر مجلس الوزراء الانظمة اللازمة لتنفيذ احكام هذا القانون وذلك بناء على تنسيب مجلس الإدارة.

المادة ٣٧- رئيس الوزراء والوزراء مكلفون بتنفيذ احكام هذا القانون.

الحسين بن طلال

١٩٧٨/٢/٢٢

رئيس الوزراء ووزير الخارجية والدفاع مضر بحدوان	وزير التربية والتعليم ووزير دولة لشؤون رئاسة الوزراء عبد السلام المجالي	وزير الاعلام معتز ابو عوده	وزير السبلحة والآثار فالح بركات
وزير العدل احمد عبدالكريم الطراونه	وزير الزراعة صلاح جبعه	وزير الانتشاء والتعمير ووزير دولة للشؤون الخارجية حسن ابراهيم	وزير العمل عصام المعجلوني
وزير الاوقاف والشؤون والمقدسات الاسلامية كامل الشريف	وزير التوبين مروان القاسم	وزير الداخلية ووزير الصحة بالوكالة سليمان مزار	وزير الشؤون البلدية والقروية ووزير المواصلات بالوكالة ابراهيم ايوب
وزير الثقافة والشباب الشريف فواز شرف	وزير الصناعة والتجارة نجم الدين الدجاني	وزير المالية محمد الخليل	وزير النقل علي سحيات

هذه من الأعمال

نحو المسير للملكية من الملكة لروحية الشريعة

بمقتضى الفقرة (١) للمادة (٩٤) من الدستور

وبناء على ماقرره مجلس الوزراء بتاريخ ١٩٧٨/٢/٢٢

نصادق - بمقتضى المادة (٣١) من الدستور - على القانون المؤقت الآتي ونأمر باصداره ووضعه موضع التنفيذ المؤقت واضافته الى قوانين الدولة على اساس عرضه على مجلس الامة في اول اجتماع يعقده :

قانون مؤقت رقم (١٤) لسنة ١٩٧٨

قانون معدل لقانون تملك الحكومة للاموال التي يلحقها التقادم

المادة ١ - يسمى هذا القانون (قانون معدل لقانون تملك الحكومة للاموال التي يلحقها التقادم لسنة ١٩٧٨) ويقرأ مع القانون رقم (١٥) لسنة ١٩٧٥ المشار اليه فيما يلي بالقانون الاصلي وما طرأ عليه من تعديلات كقانون واحد، ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية.

المادة ٢ - يلغى نص المادة (٣) من القانون الاصلي ويستعاض عنه بالنص التالي:

المادة ٣ -

أ - تؤول الى الحكومة نهائيا جميع الاموال التي يلحقها التقادم بعد العمل بهذا القانون وتصبح ملكا لها من تاريخ سقوط حق اصحابها في المطالبة بها اذا كانت مما يدخل ضمن الانواع التالية:

١ - الارباح والفوائد الناجمة او المتفرعة عن الاسهم والسندات القابلة للتداول وجوائز السحب التي اصدرتها اية هيئة.

٢ - الودائع النقدية او العينية ذات القيمة المالية المودعة لدى اية هيئة.

٣ - اي مبلغ دفع على سبيل التأمين او لاي سبب آخر الى اية هيئة.

٤ - ودائع الاوراق المالية وبصفة عامة كل ما كان مطلوبا من تلك الاوراق من اية هيئة.

ب - تؤول الى الحكومة نهائيا ويسقط حق المطالبة بها جميع الاسهم وحصص التأسيس والاموال المنقولة الاخرى الخاصة او المتعلقة بآية هيئة في حالة عدم وجود المالك الشرعي او الوارث الشرعي المستحق على ان يعتبر عدم المطالبة ببيع هذه الاموال لمدة خمسة عشر سنة متتالية دليلا على عدم وجود ذلك المالك او الوارث وعلى ان يكون هذا الدليل قابلا للنقض امام المحاكم المختصة.

المادة ٣ - تعدل المادة (٤) من القانون الاصلي بحذف عبارة (في المادة (٢) من هذا القانون) والاستعاضة عنها بعبارة (في المادة (٣) من هذا القانون).

المادة ٤ - يلغى نص المادة (٥) من القانون الاصلي ويستعاض عنه بالنص التالي:-

المادة ٥ -

أ - تخضع الاموال التي تنطبق عليها احكام الفقرة (أ) من المادة (٣) من هذا القانون للتقادم المسقط

حسب القوانين التي تنظمها او تتعلق بها . ومع مراعاة اي نص خاص يقضي بخلاف ذلك تكون مدة التقادم المسقط لحق المطالبة بهذه الاموال وتحسب تلك المدة على الوجه التالي :-

١ - الودائع تحت الطلب : تكون مدة التقادم المسقط لحق المطالبة بها خمس عشرة سنة تبدأ بعد مرور سنتين من تاريخ آخر حركة في حساب هذه الودائع .

٢ - الودائع لاجل التي تجدد تلقائيا : تكون مدة التقادم المسقط لحق المطالبة بها خمس سنوات تبدأ من تاريخ وفاة المودع او غيابه غيبة انقطاع ، شريطة ان لا تقل تلك المدة من تاريخ الابداع حتى تاريخ الايلولة للحكومة عن خمسة عشر سنة .

٣ - الاموال الاخرى : تكون مدة التقادم المسقط لحق المطالبة بها خمسة عشر سنة تبدأ من التاريخ المقرر او المتفق عليه لاستردادها او لاستحقاقها او تاريخ العلم او التبليغ بذلك الاستحقاق اذا كانت طبيعة ذلك الاستحقاق او النصوص او الاتفاقيات او الترتيبات او الالتزامات الخاصة به تقتضي العلم به او التبليغ عنه.

ب - يشترط لنفاذ احكام المادتين (٣ و ٥) من هذا القانون ان تنشر الهيئة التي تنطبق عليها احكام المادتين (٢ و ٤) من هذا القانون اعلانا في الجريدة الرسمية وفي جريدة محلية يومية ، تصف فيه الاموال الموجودة لديها التي ستؤول الى الحكومة بموجب هذا القانون قبل ايلولتها بشهر على الاقل وتتلز في اصحاب تلك الاموال بأن اموالهم ستؤول الى الحكومة اذ لم يتقدموا للمطالبة بها خلال تلك المدة .

الف ٥ - تعدل المادة (٧) من القانون الاصلي كما يلي :-

١ - بحذف عبارة (وتحققا للغايات المقصودة من هذه المادة يجوز اتخاذ هذا الاجراء في اية مرحلة من مراحل المحاكمة) الواردة في نهاية الفقرة (أ) منها .

٢ - بالغاء عبارة (قد سقط بالتقادم) الواردة في الفقرة (ب) منها والاستعاضة عنها بعبارة (قد سقط وفقا لاحكام هذا القانون) .

الف ٦ - تعدل المادة (٨) من القانون الاصلي بالغاء عبارة (التي لحقها التقادم) الواردة فيها والاستعاضة عنها بعبارة (التي آلت ملكيتها للحكومة بمقتضى احكام هذا القانون) .

الف ٧ - تعدل المادة (١٠) من القانون الاصلي بالغاء عبارة (التي يقررها وزير المالية بما في ذلك الاجراءات التنفيذية والقضائية التي يمكن اتخاذها بمقتضى احكام هذا القانون) الواردة في نهاية الفقرة (ب) منها والاستعاضة عنها بعبارة (ويقرر من وزير المالية) .

الحسين بن طلال

١٩٧٨/٢/١٢

رئيس الوزراء ووزير الخارجية والدفاع مضر بدران	وزير التربية والتعليم ووزير دولة لشؤون رئاسة الوزراء عبد السلام المجالي	وزير الاعلام عبدلن أبو عوده	وزير السياحة والآثار فالح بركات
وزير العدل احمد عبدالكريم الطراونه	وزير الزراعة صلاح جيمه	وزير الشؤون والعمل عصام المعجلوني	وزير الاوقاف والشؤون كليل الشريف
وزير التوسيع مروان القاسم	وزير الداخلية سليم بن عرار	وزير الشؤون البلدية والقروية وزير المواصلات بالوكالة ابراهيم ايوب	وزير الشؤون البلدية والقروية وزير المواصلات بالوكالة ابراهيم ايوب
وزير الصناعة والتجارة الشريف فواز شرف	وزير الصناعة والتجارة نجم الدين الجبلي	وزير المالية محمد الجباس	وزير الاشغال العامة سعيد بنسو
وزير الشباب الشريف فواز شرف	وزير الشباب الشريف فواز شرف	وزير الشباب الشريف فواز شرف	وزير الشباب الشريف فواز شرف

نظام اللجنة الوطنية الاردنية للتربية والثقافة والعلوم

بمقتضى المادة (٣١) من الدستور

وبناء على ما قرره مجلس الوزراء بتاريخ ١٩٧٨/٢/٢٢

تأمر بوضع النظام الآتي :

نظام رقم (١٧) لسنة ١٩٧٨

نظام اللجنة الوطنية الاردنية للتربية والثقافة والعلوم

صادر بموجب المادة (١١٧) من قانون التربية والتعليم رقم (١٦) لسنة ١٩٦٤

المادة ١ - يسمى هذا النظام (نظام اللجنة الوطنية الاردنية للتربية والثقافة والعلوم لسنة ١٩٧٨) ويعمل به من تاريخ نشره بالجريدة الرسمية .

المادة ٢ - يكون للكلمات والعبارات التالية حيثما وردت في هذا النظام المعاني المخصصة لها ادناه الا اذا دلت القرينة على غير ذلك :

الوزارة	وزارة التربية والتعليم :
الوزير	وزير التربية والتعليم :
الوكيل	وكيل وزارة التربية والتعليم .
المنظمة العربية	المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم التابعة لجامعة الدول العربية :
اليونسكو	منظمة الامم المتحدة للتربية والثقافة والعلوم .
اللجنة	اللجنة الوطنية الاردنية للتربية والثقافة والعلوم المهيكلة بموجب هذا النظام .
المكتب	المكتب التنفيذي للجنة .

المادة ٣ - تؤلف في الوزارة لجنة تسمى (اللجنة الوطنية الاردنية للتربية والثقافة والعلوم) برئاسة الوزير لتعاون مع المنظمة العربية ومنظمة اليونسكو ، وتناط بها المهام والواجبات المنصوص عليها في هذا النظام .

المادة ٤ - تهدف اللجنة الى :

- التعاون مع اليونسكو والمنظمة العربية في تنفيذ برامجها ونشاطاتها :
- تعريف المواطنين في المملكة باهداف اليونسكو والمنظمة العربية .
- العمل كحلقة وصل بين اليونسكو والمنظمة العربية من جهة وبين الجهات الرسمية والخاصة في المملكة من جهة اخرى .
- توثيق العلاقات بينها وبين اللجان المماثلة في الدول الاخرى بشكل عام واللجان الوطنية العربية بشكل خاص .
- تقديم المشورة الى الجهات الرسمية والخاصة فيما يتصل بشؤون اليونسكو والمنظمة العربية .

و - التعاون مع المؤسسات الحكومية والخاصة في تنظيم البرامج والفعاليات الوطنية الخاصة بالتحسين والتطوير في مجالات التربية والثقافة والعلوم والاعلام .

ز - دراسة مشاريع برامج وموازنات اليونسكو والمنظمة العربية وتقديم المقترحات الخاصة بشأنها الى الجهات المعنية والمساهمة في وضع تلك المشاريع والبرامج .

الف ٥ - تتألف اللجنة من الهيئات الثلاث التالية :

١ - الجمعية العمومية .

٢ - المكتب التنفيذي .

٣ - امانة السر .

الف ٦ - تتألف الجمعية العمومية للجنة من :

١ - الوزير

٢ - الوكيل

٣ - ممثل عن وزارة الخارجية

٤ - ممثل عن وزارة الاعلام

٥ - ممثل عن وزارة الثقافة والشباب

٦ - ممثل عن وزارة الصحة

٧ - ممثل عن ديوان التشريع

٨ - ممثل عن دائرة الآثار العامة

٩ - ممثل عن وزارة الزراعة

١٠ - ممثل عن وزارة الاوقاف والشؤون والمقدسات الاسلامية

١١ - ممثل عن وزارة العمل

١٢ - ممثل عن وزارة الانشاء والتعمير

١٣ - ممثل عن مؤسسة للمواصلات السلكية واللاسلكية

١٤ - ممثل عن الجامعة الاردنية

١٥ - ممثل عن جامعة اليرموك

١٦ - ممثل عن المجلس القومي للتخطيط

١٧ - ممثل عن سلطة المصادر الطبيعية

١٨ - ممثل عن الجمعية العلمية الملكية

١٩ - ممثل عن مديرية المكتبات والوثائق الوطنية

٢٠ - ممثل عن مجمع اللغة العربية الاردني

٢١ - ممثل عن جمعية المكتبات، الاردنية

٢٢ - ممثل عن نقابة الصحفيين

٢٣ - ممثل عن رابطة الكتاب الاردنيين

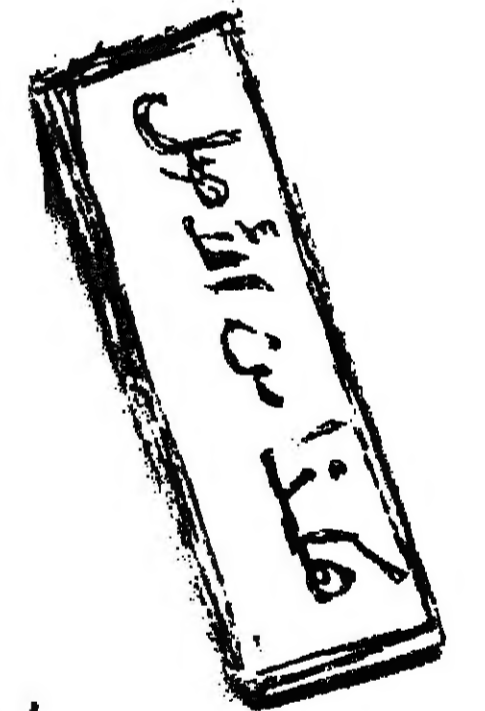
٢٤ - مدير العلاقات الثقافية بالوزارة

٢٥ - رئيس قسم اليونسكو والمنظمات الدولية والعربية بالوزارة

٢٦ - ستة اعضاء يعينهم الوزير بتسبب من المكتب من لهم صلة ودراسة

بنشاطات اليونسكو والمنظمة العربية

رئيسا
عضوا



- المادة ٧ - تتخذ الجمعية العمومية مرة في السنة على الأقل بدعوة من رئيس اللجنة بحضور اكثرية الاعضاء وتتخذ فيها القرارات بالاجماع او بالاكثرية ، وتقوم بالمهام التالية : -
- أ - مناقشة التقرير السنوي الذي يقدمه المكتب .
- ب - وضع خطة سنوية تبين فيها الخطط العريضة لنشاطات اللجنة المقبلة .
- ج - اصدار التوجيهات الى المكتب وامانة السر لتنفيذ خطة العمل الوطنية وبرامج اليونسكو والمنظمة العربية .
- د - انتخاب نائب رئيس اللجنة من بين اعضائها لمدة عامين قابلة للتجديد وينوب عن الرئيس في حالة غيابه .
- ز - مناقشة التقرير المالي للعام السابق وقرار الخطة المالية للسنة القادمة .

المادة ٨ - أ - يتألف المكتب من : -

- ١ - مدير العلاقات الثقافية بالوزارة .
- ٢ - رئيس قسم اليونسكو والمنظمات الدولية والعربية بالوزارة .
- ٣ - ممثل وزارة الاعلام في الجمعية العمومية .
- ٤ - ممثل وزارة الثقافة والشباب في الجمعية العمومية .
- ٥ - ممثل وزارة الخارجية في الجمعية العمومية .
- ٦ - ممثل الجامعة الاردنية في الجمعية العمومية .
- ٧ - ممثل الجمعية العلمية الملكية في الجمعية العمومية .
- ٨ - ممثل جامعة اليرموك في الجمعية العمومية .
- ٩ - عضو مختص بالعلوم الطبيعية يعينه الوزير لمدة سنتين قابلة للتجديد .
- ١٠ - عضو مختص بالعلوم الانسانية يعينه الوزير لمدة سنتين قابلة للتجديد .
- ب - ينتخب المكتب رئيسا ونائبا للرئيس من بين اعضائه لمدة عامين قابلة للتجديد وينوب نائب الرئيس عن الرئيس في حالة غيابه .

المادة ٩ - يقوم المكتب بالمهام الآتية : -

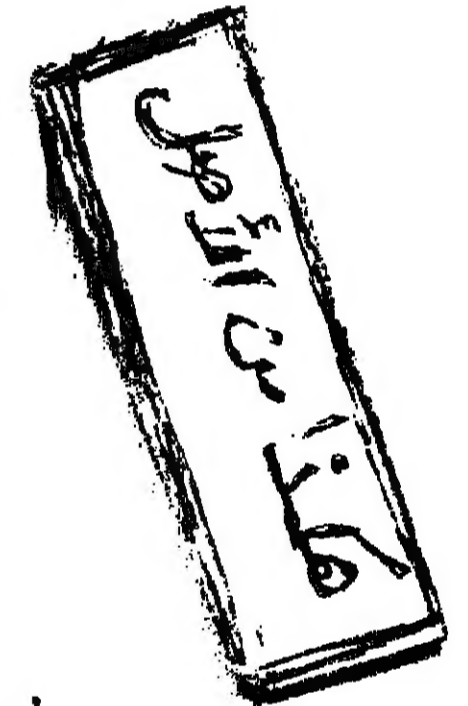
- أ - ١ - تنفيذ قرارات الجمعية العمومية .
- ٢ - الاشراف على الاعمال الادارية والمالية للجنة .
- ٣ - دراسة ومناقشة البرامج والمخبرات الخاصة باليونسكو والمنظمة العربية .
- ٤ - متابعة تنفيذ برامج اليونسكو والمنظمة العربية .
- ٥ - اعداد التقرير السنوي والمالي وعرضهما على الجمعية العمومية .
- ٦ - التنسيب لرئيس اللجنة باسماهم اعضاء الوفود او المندوبين الاردنيين لحضور اللقاءات والاجتماعات في نطاق برامج اليونسكو والمنظمة العربية .
- ٧ - التنسيب لرئيس اللجنة بتشكيل اللجان الفرعية الدائمة والمؤقتة .
- ٨ - وضع مشروع الخطة المالية للجنة لكل سنة .
- ب - يجتمع المكتب مرة كل شهرين على الاقل وتكون جلساته قانونية بحضور اكثرية اعضائه ، على ان يكون الرئيس او نائبه من بينهم وتتخذ القرارات بالاجماع او بالاكثرية .

- المادة ١٠ - تتألف امانة السر من : -
- أ - امين سر اللجنة ويعينه الوزير .
- ب - مساعد امين السر لشؤون اليونسكو ويعينه الوزير .
- ج - مساعد امين السر لشؤون المنظمة العربية ويعينه الوزير .
- د - تخصص الوزارة الموظفين اللازمين في امانة السر بناء على تنسيب امين السر .
- المادة ١١ - يقوم امين السر بالمهام والواجبات التالية : -
- أ - القيام بامانة سر الجمعية العمومية والمكتب .
- ب - اعداد جدول اعمال جلسات الجمعية العمومية والمكتب والتقارير الخاصة بتلك الجلسات .
- ج - تنفيذ قرارات الجمعية العمومية والمكتب وتسجيل وقائع اجتماعاتها .
- د - الاتصال بجميع مؤسسات الدولة الرسمية والخاصة داخل المملكة في كل ما يتصل بامور اللجنة .
- المادة ١٢ - تتألف الموازنة السنوية للجنة من : -
- أ - المخصصات التي ترصدها الوزارة في موازنتها السنوية باسم اللجنة .
- ب - المخصصات التي ترصدها المؤسسات الحكومية الممثلة في الجمعية العمومية لصالح اللجنة .
- ج - التبرعات والهبات التي تقدمها مؤسسات خاصة او دولية داخل المملكة وخارجها للجنة بموجب العقود والاتفاقيات التي تعقد بشأنها .
- المادة ١٣ - يخصص لكل عضو من اعضاء المكتب او اللجان التي يشكلها مكافأة مقدارها خمسة دنانير عن كل جلسة على ان لا يزيد ما يخصص للعضو عن ستين دينارا سنويا .
- المادة ١٤ - يلغى (نظام اللجنة الوطنية الاردنية رقم ٣٢ لسنة ١٩٦٤) .

الحسين بن طلال

١٩٧٨/٢/٢٢

وزير السياحة والآثار غالب بركات	وزير الاعلام عبدان ابو عوده	وزير التربية والتعليم ووزير دولة لشؤون رئاسة الوزراء عبد السلام المجالي	رئيس الوزراء ووزير الخارجية والدفاع مضر بدوان
وزير الميل نصام المجولوني	وزير الاشياء والتعمير ووزير دولة للشؤون الخارجية حسن ابراهيم	وزير الزراعة صلاح جيمه	وزير العدل احمد عبدالكريم الطراونه
وزير الشؤون البلدية والتربية وزير المواصلات بالوكالة ابراهيم ايوب	وزير الداخلية وزير الصحة بالوكالة سليمان شرار	وزير التنوين مروان القاسم	وزير الاوتك والشؤون والمندسات الاسلابة كامل الشريف
وزير النقل علي سحيحات	وزير الاشغال العامة سعيد بينسو	وزير الصناعة والتجارة نجم الدين الدجاني	وزير الثقافة والشباب الشريف فواز شرف



نحو الحرس الملكي للملكة الأردنية الهاشمية

بمقتضى المادة (٣١) من الدستور

وبناء على ما قرره مجلس الوزراء بتاريخ ١٩٧٨/٣/١ .

تأمر بوضع النظام الآتي :-

نظام رقم (١٨) لسنة ١٩٧٨

نظام موظفي الجامعة الاردنية

صادر بمقتضى المادة (٣٤) من قانون الجامعة رقم (٥٢) لسنة ١٩٧٢

الفصل الاول

مادة ١ - يسمى هذا النظام (نظام موظفي الجامعة الاردنية لسنة ١٩٧٨) ويعمل به بعد شهر من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

مادة ٢ - يكون للكلمات والعبارات التالية حيثما وردت في هذا النظام المعاني المخصصة لها ادناه ما لم تدل القرينة على غير ذلك .

القانون	قانون الجامعة الاردنية .
الجامعة	الجامعة الاردنية .
مجلس الجامعة	مجلس الجامعة .
مجلس العمداء	مجلس عمداء الجامعة .
الرئيس	رئيس الجامعة او من ينيبه خطيا .
العميد	عميد الكلية او الوحدة المختص .
مدير المستشفى	مدير مستشفى الجامعة .
مدير عام الادارة	مدير عام الادارة في الجامعة .
مدير الوحدة	مدير الوحدة الادارية او الفنية او الخدمات .
مدير الدائرة	مدير الدائرة الادارية ضمن الوحدة .
الكلية	اي كلية من كليات الجامعة .
الوحدة	اي وحدة من وحدات الجامعة الادارية او الفنية او الخدمات وتشمل مستشفى الجامعة او اي معهد او مؤسسة اخرى تابعة للجامعة .
المستشفى	مستشفى الجامعة الاردنية .

موظف

كل شخص يعين بقرار من المرجع المختص حسب احكام هذا النظام في وظيفة مدرجة في جدول تشكيلات وظائف الجامعة بما في ذلك موظفي العقود .

مستخدم
المرجع الطبي

كل شخص يعين بقرار من المرجع المختص لقاء اجور يومية .
اللجنة الطبية المعتمدة من قبل الجامعة .

مادة ٣ - تسري احكام هذا النظام على جميع الموظفين العاملين في الجامعة الاردنية بما في ذلك مستشفى الجامعة او اي معهد او مؤسسة اخرى تابعة للجامعة الاردنية باستثناء اعضاء هيئة التدريس الذين تسري عليهم احكام نظام الهيئة التدريسية .

الفصل الثاني

مادة ٤ - ١ - موظفو الجامعة فئتان :-

١ - « الموظفون المصفون » هم الذين يعينون لمدة غير محددة للقيام بوظائف دائمة « هيئة اساتذها ودرجاتها ورواتبها في جدول تشكيلات الوظائف الذي يصدر عن مجلس العمداء في كل سنة مالية .

٢ - « الموظفون بعقود » هم الذين يعينون لمدة محددة بموجب عقود تبرم بينهم وبين رئيس الجامعة نيابة عن الجامعة ومع مراعاة احكام هذا النظام تطبق على هؤلاء الموظفين الشروط الواردة في عقود استخدامهم في جميع الاءور المتعلقة باستخدامهم وتحديد رواتبهم وعلاواتهم واجازاتهم ونقلهم واستقالاتهم وانهاء خدماتهم وعزلهم وفرض العقوبات التأديبية عليهم .
ب - يجوز تعيين اشخاص للقيام باعمال لقاء اجور يومية او بالساعة في نطاق المبالغ الاجمالية المخصصة لهذا الغرض في ميزانية الجامعة ، وتطبق عليهم احكام (قانون العمل) المعمول به .

مادة ٥ - ١ - تحدد اسماء الوظائف وتسلسلها ورتبتها ورواتبها ودرجاتها وشروطها ومؤهلات شاغليها بجدول تصنيف للوظائف يصدر عن مجلس العمداء .

ب - يكون تسلسل الدرجات والفئات حسب السلم الواردي في نظام الرواتب والعلاوات المعمول به في الجامعة الاردنية .

الفصل الثالث

مادة ٦ - يشترط فيمن يعين في وظيفة مصنفة في ملاك الجامعة ان يكون :-

- أ - اردنيا
- ب - اكل السابعة عشرة من عمره
- ج - حسن السيرة والسلوك
- د - متمتع بحقوقه المدنية وغير محكوم عليه بجناية (باستثناء الجرائم السياسية) او مجنحة غلة بالشرف كالسرقة والاحتيال والاختلاس والتزوير والرشوة وسوء الائتمان وشهادة الزور أو بأية جريمة اخرى غلة بالاداب العامة ،



هـ - سلا من الامراض والعاهات البدنية والعقلية التي تمنعه او تعوقه عن القيام بواجبات وظيفته وذلك بموجب تقرير من المرجع الطبي ، ويجوز لمجلس العمداء الموافقة على تعيين الموظف الذي لا تتوفر فيه اللياقة الصحية الكاملة اذا اقتضت مصلحة الجامعة على الا يحول ذلك دون قيامه بالاعمال التي ستوكل اليه ولا تتعارض مع السلامة العامة وفق تقرير طبي معتمد .

و - حازرا على المؤهلات المطلوبة للوظيفة او الخبرات المطلوب توافرها لاشتغال الوظيفة .

مادة ٧ - تشكل لتعيين الموظفين اللجنتان التاليتان :-

أ - اللجنة الاولى :

تتألف من الرئيس والعميد او مدير الوحدة المختص ومدير عام الادارة .

ب - اللجنة الثانية :

تتألف من مدير عام الادارة والعميد او مدير الوحدة المختص واثنين من العاملين في الجامعة يسميها الرئيس لمدة سنتين قابلتين للتجديد .

ج - في حال غياب اي من اعضاء اللجنتين يحل محله من يقوم بعمله على ان تبدي كل من هاتين اللجنتين رأياها في الطلب المقدم اليها من الجهة المختصة خلال شهر من تسلمها له ، مستكملا جميع الوثائق الثبوتية المطلوبة .

مادة ٨ - أ - يتم تعيين الموظفين على الوجه التالي :-

١ - يعين الموظفون من الدرجات الاولى والثانية والثالثة ومن هم في مستواهم في الراتب من الموظفين بعقود بقرار من مجلس العمداء بتنسيب من اللجنة الاولى .

٢ - يعين الموظفون من الدرجات الرابعة والخامسة والسادسة والسابعة ومن هم في مستواهم بالراتب من الموظفين بعقود بقرار من الرئيس بتنسيب من اللجنة الثانية :

ب - يعين المستخدمون والعامل بالاجرة اليومية بقرار من الرئيس او من يفوض اليه هذه الصلاحية بتنسيب من الجهة المختصة .

ج - ترأى في التعيين لأول مرة القواعد التالية :-

١ - لا يجوز تعيين موظف الا في وظيفة شاغرة في الملاك ولها مخصصات في الميزانية السنوية .

٢ - لا يجوز ان يكون للتعين او الترفيع اثر رجعي .

مادة ٩ - أ - يعين مديرو الوحدات من موظفي الجامعة بقرار من مجلس العمداء وتنسيب من الرئيس .

ب - يعين مديرو الدوائر وروساء الاقسام والشعب من موظفي الجامعة ضمن الوحدة بقرار من الرئيس وتنسيب من مدير الوحدة المختص .

مادة ١٠ - يكون تعيين الجامعيين في وظيفة مساعد تدريس / بحث بقرار من الجهة المخولة اصدار قرار التعيين في هذا النظام وبترسمية من لجنة التعيين والترقية الخاصة باعضاء هيئة التدريس في الجامعة بتنسيب من مجلس الكلية ومجلس القسم .

مادة ١١ - أ - يدرج عمر الموظف في قرار تعيينه لأول مرة وبثبته عمره بشهادة ميلاده وفي الاحوال التي لا يتيسر فيها الحصول على شهادة الميلاد يقدر عمره بقرار تتخذه الجهة الطبية المعتمدة ، واذا كان يوم الولادة غير معروف اعتبر الموظف من مواليد اليوم الاول من شهر كانون الثاني من سنة ولادته .

ب - تحسب السنة في تحديد عمر الموظف وسنوات خدمته وحجبا ذكرت في هذا النظام على اساس التقويم الشمسي ؟

مادة ١٢ - أ - يكون الموظف عند تعيينه لأول مرة تحت التجربة لمدة سنتين قابلة للتجديد سنة اخرى ، وللجامعة ان تنتهي خدمته خلال مدة التجربة دون بيان الاسباب ولا يعتبر الموظف مثبتا الا اذا اتخذ قرار بذلك من المرجع المختص وتعتبر مدة التجربة للموظف خدمة فعلية في الجامعة .

مادة ١٣ - يستحق الموظف الزيادة السنوية عند حلول موعدها ما لم يكن قد صدر قرار بنجبتها عنه وفقا لاحكام هذا النظام .

مادة ١٤ - يجوز للرئيس بتنسيب من العميد او مدير الوحدة المختص منح الموظف التشييع زيادة تشجيعية تساوي زيادة سنوية واحدة ، لمرة واحدة في السنة ، ولا تؤثر على تاريخ استحقاق الزيادة السنوية العادية ووفق قواعد خاصة يقرها مجلس العمداء على ان لا يعطى الموظف اكثر من زيادتين تشجيعيتين في الدرجة الواحدة .

مادة ١٥ - الاصل في الموظف ان يقضي السنوات المقررة في الدرجة الا انه يجوز في حالات خاصة النظر في ترفيعه وفقا لما يلي :-

أ - اذا كان راتبه قد وصل الى اعلى مربوط الدرجة او الفئة .

ب - اذا كان من موظفي الدرجة السابعة او السادسة او الخامسة وراتبه في السنة الرابعة من الدرجة فيجوز ان يرفع الى درجة اعلى .

ج - اذا كان من موظفي الدرجة الرابعة او الثالثة او الثانية او الاولى وراتبه في السنة الرابعة من الفئة (ب) فيجوز ان يرفع الى الفئة (أ) من نفس الدرجة .

د - اذا كان من موظفي الدرجة الرابعة او الثالثة او الثانية وامضى مدة ست سنوات في الدرجة فيجوز ان يرفع الى درجة اعلى .

مادة ١٦ - ينقل الموظف من رتبة الى اخرى ومن درجة الى درجة اعلى او ينقل من فئة اعلى في نفس الدرجة وفقا لاجراءات التعيين المنصوص عليها في هذا النظام .

مادة ١٧ - عند تعيين الموظف تحتسب له سنوات الخبرة كما نص عليها في (نظام الرواتب والملاوات) المعمول به في الجامعة على انه يجوز عند تعيين موظفين من حملة المؤهلات الطبية والطبية المساعدة والتمريض ومن ذوي التخصصات النادرة مراعاة ما يلي :-

أ - اضافة زيادة سنوية واحدة عن كل سنتي خبرة تزيد عما هو مقرر في جدول تصنيف الوظائف اذا كانت تلك الخبرة قبل الحصول على المؤهل العلمي وفي نفس حقل الاختصاص وعلى الا تزيد في الحساب عن ثلاث سنوات اقدمية .

ب - اضافة زيادة سنوية واحدة عن الزيادة المقررة عن المدة التي يقضيها الموظف في التدريب في حقل اختصاصه ، شريطة حصوله على وثيقة رسمية تؤيد ذلك حسب الصيغة المقررة بنظام المؤسسة التي تدرب او درس فيها وعلى الا تزيد في الحساب عن اربع سنوات اقدمية .

ج - اضافة زيادة سنوية واحدة عن كل سنة خبرة عملية في حقل الاختصاص بعد الحصول على شهادة مؤهل الاختصاص في السنوات الخمس الاولى وزيادة سنوية عن كل سنتي خبرة بعد ذلك وعلى الا تزيد في الحساب عن عشر سنوات اقدمية .

د - اضافة زيادة سنوية واحدة على كل سنتي خبرة اذا كانت في مجال له علاقة بالاختصاص وبعد الحصول على المؤهل المطلوب وعلى الا تزيد في الحساب عن ثلاث سنوات اقدمية .

هذه من الأهل

مادة ١٨ - إذا حصل الموظف على مؤهل جديد أعلى تعرف به الجامعة وفي مجال عمله فيعدل وضعه على ضوء المؤهل الجديد ووفق جدول تصنيف الوظائف في الجامعة .

الفصل الرابع

النقل والتعيين بالوكالة والانتداب والاعارة

مادة ١٩ - أ - ينقل الموظف من وحدة الى اخرى او من كلية الى اخرى بقرار من الرئيس بعد اخذ رأي الرئيسين المباشرين للجهة للنقل منها والجهة المقول إليها .

ب - يتم نقل الموظف من وظيفة الى اخرى ضمن الكلية او الوحدة بقرار من العميد او مدير الوحدة بعد اخذ رأي الرئيسين المباشرين ، شريطة الا يؤدي النقل الى تنزيل في درجة الموظف ورتبته .

مادة ٢٠ - يجوز تكليف الموظف القيام بأعمال وظيفة اخرى اضافة الى عمله الاصلي وتكون جزءا من واجباته وفقا لما يلي :-

- أ - يتم التكليف ضمن الكلية او الوحدة بقرار من العميد او مدير الوحدة المختص .
- ب - يتم تكليف الموظف من كلية او وحدة الى اخرى بقرار من الرئيس بناء على تنسيب مشترك بين عميد او مدير الوحدة في وظيفته الاصلية وعميد او مدير الوحدة في وظيفته الاضافية .
- ج - للرئيس ان يوافق على صرف مكافأة مالية للموظف المكلف بعمل اضافي بناء على تنسيب الجهة المختصة ، المنصوص عليها في الفقرتين (أ ، ب) من هذه المادة .

مادة ٢١ - للرئيس ان يكلف الموظف بعمل آخر بالاضافة الى عمله الاصلي مقابل مكافأة يقدرها الرئيس .

مادة ٢٢ أ - يجوز اعارة اي موظف من موظفي الدرجات الاولى والثانية والثالثة والرابعة للعمل خارج الجامعة على ان يراعى في ذلك مايلي :-

- ١ - ان يكون الموظف قد امضى خدمة فعلية في الجامعة لمدة لا تقل عن خمس سنوات .
- ٢ - ان لا تزيد مدة الاعارة على سنتين ، ويجوز اعارته لمدة سنتين آخرين شريطة ان يكون قد مضى على انتهاء اعارته الاولى خمس سنوات على الاقل .
- ٣ - تعتبر مدة الاعارة خدمة فعلية للموظف في الجامعة لاغراض الترفيع والمكافأة والادخار والزيادة السنوية على ان يستمر الموظف في دفع مساهمته في صندوق الادخار خلال مدة اعارته .
- ٤ - يعود الموظف بعد انتهاء اعارته الى وظيفته الاصلية او الى وظيفة اخرى في الجامعة لا تقل عن مستوى وظيفته الاصلية .

ب - لا يتقاضى الموظف المعار اي جزء من راتبه او علاواته من الجامعة خلال مدة اعارته .

ج - تطبق احكام المادة (٨) من هذا النظام على اجراءات اعارة للموظف .

مادة ٢٣ - أ - للجامعة ، اذا اقتضت الضرورة ، ان تستعير اي موظف للعمل فيها من الوزارات والدوائر والمؤسسات الحكومية او من اية جهة اخرى

ب - تم الاستعارة يطلب من الرئيس على ان تطبق على الموظف المستعار احكام المادة (٨) من هذا النظام لغاية تحديد درجته وراتبه .

مادة ٢٤ - للرئيس اذا اقتضت الضرورة ، ان يتدرب اي موظف للتيسار باعباء اية مهمة او وظيفة اخرى في الجامعة لمدة لا تزيد عن سنتين .

مادة ٢٥ - اذا استدعي موظف للخدمة العسكرية فيطبق عليه ما يطبق على موظفي الحكومة .

الفصل الخامس

الاجازات السنوية والعرضية

مادة ٢٦ - أ - يستحق الموظفون اجازاتهم السنوية كما يلي :-

موظفو الدرجتين الاولى والثانية ٣٠ يوما

موظفو الدرجات الاخرى ٢١ يوما

ب - تحسب الاجازات السنوية ابتداء من اول كانون الثاني من كل سنة تلي تاريخ التعيين على ان تحتسب للموظف اجازة نسبية عن المدة التي تقع بين تاريخ مباشرته العمل بعد التعيين وابتداء السنة التالية وفي جميع الأحوال لا يجوز جمع الاجازات لأكثر من سنتين متتاليتين .

ج - يتقاضى الموظف المجاز راتبه كاملا مع العلاوات خلال مدة الاجازة .

مادة ٢٧ - للرئيس اذا اقتضت مصلحة الجامعة ذلك تكليف الموظف بالعمل خلال اجازته السنوية مقابل مكافأة يقدرها شريطة ان لا تزيد مدة التكليف على ثلثي مدة الاجازة .

مادة ٢٨ - يمنح الموظف اذا التغيب عن عمله وبراتب كامل مع العلاوات لمدة اسبوع في حالة زواجه ولمرة واحدة طيلة مدة خدمته في الجامعة ولا تخضع من الاجازات السنوية .

مادة ٢٩ - يستحق الموظف الذي تنتهي خدمته في الجامعة الراتب مع العلاوات عن مدة الاجازة التي يستحقها فيما لو بقي على راس عمله ، ما لم ينص على غير ذلك في هذا النظام .

مادة ٣٠ - تمنح الاجازات لمديري الوحدات بموافقة الرئيس ولوظفي الدرجات الاولى والثانية والثالثة من الرئيس بتنسيب من العميد او مدير الوحدة المختصة وبقية الموظفين من العميد او من مدير الوحدة المختصة ، وعلى ان يحاط مدير عام الادارة علما بالاجازات الممنوحة

مادة ٣١ - أ - للمرجع المختص في التعيين ان يمنع الموظف من موظفي الدرجات الاولى والثانية والثالثة اجازة بدون راتب لمدة لا تزيد على سنة واحدة وذلك بناء على تنسيب العميد او مدير الوحدة المختصة شريطة ان يكون للموظف خدمة فعلية متواصلة في الجامعة لا تقل عن خمس سنوات .

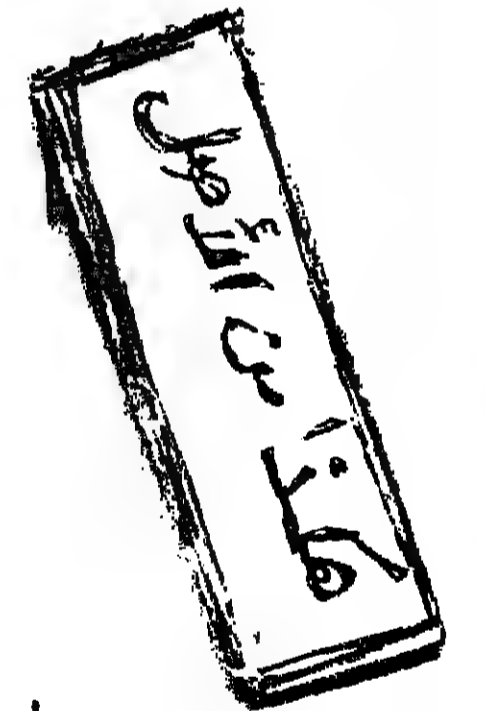
ب - يجوز منح الاجازة للنصوص عليها في الفقرة (أ) من هذه المادة مرة واحدة اخرى فقط على ان يكون قد مضت مدة لا تقل عن خمس سنوات على انتهاء الاجازة الاولى .

ج - لا تعتبر اية اجازة تعطى للموظف بدون راتب خدمة فعلية له في الجامعة وذلك باستثناء الاجازات الاضطرارية بدون راتب .

مادة ٣٢ - للمرجع المختص في منح الاجازة السنوية :-

أ - منح الموظف اجازة اضطرارية دون راتب اذا كان هذا الموظف قد استنفذ اجازاته السنوية المستحقة شريطة ان لا يزيد مجموع الاجازة الاضطرارية في السنة عن اجازته السنوية

ب - منح للموظف اجازة اضطرارية براتب لمدة اربعة ايام اذا كان قد استنفذ اجازته السنوية المستحقة .



مادة ٣٣ - للرئيس بتسليم من العميد او المدير المختص منح الموظف اجازة لاداء فريضة الحج لمسدة لاتزيد على واحد وعشرين يوما على ان لا تمنح هذه الاجازة الا مرة واحدة طيلة مدة خدمته في الجامعة .

مادة ٣٤ تراعى عند منح الاجازات مصلحة العمل على ان تقتزن بموافقة خطية من المرجع المختص بمنحها وعلى الموظف الا يترك عمله قبل الموافقة المسبقة على اجازته

الفصل السادس

الاجازات المرضية

مادة ٣٥ - تمنح الاجازة المرضية بناء على تقرير من طبيب اذا كانت هذه الاجازة لاتزيد على اسبوع ، واذا زادت مدة مرضه على اسبوع فعليه ان يقدم تقريرا بذلك من المرجع الطبي ، وعلى الموظف المريض في جميع الاحوال ان يعلم عميده او مدير وحدته بمرضه وعدد الايام التي سيتغيب فيها وذلك في اليوم الاول من تغيبه وتعتمد جميع التقارير الطبية من المرجع الطبي .

مادة ٣٦ - اذا زادت مدة الاجازة المرضية او زاد مجموع مدد هذه الاجازة للمنوحة في اثناء السنة على عشرة ايام تحسب للمدة الزائدة من الاجازة السنوية للموظف .

مادة ٣٧ - يتقاضى الموظف المريض عن اجازته المرضية راتبه وعلاواته على الشكل التالي :

- ١ - عن الاربعة اشهر الاولى من المرض راتبه كاملا مع العلاوات .
- ب - عن الاربعة اشهر التي تليها من المرض نصف راتبه مع نصف العلاوات .
- ج - يعان للموظف المريض بعد مرور ثمانية اشهر من مرضه من قبل المرجع الطبي فاذا تبين له ان المرض قابل للشفاء خلال اربعة اشهر اخرى فيمنح المريض هذه المدة بدون راتب وعلاوات
- د - اذا لم يشف الموظف المريض خلال اثني عشر شهرا من تاريخ مرضه حسب الفقرات السابقة فتنتهى خدماته من المرجع المختص في التعيين .

مادة ٣٨ - اذا قرر المرجع الطبي ان الموظف اصيب بالمرض اثناء قيامه بوظيفته او بسببها دون اهمال منه فيمنح اجازة مرضية براتب كامل مع العلاوات طيلة المدة اللازمة لشفائه على الا تتجاوز سنة كاملة . فاذا لم يشف خلال السنة فتنتهى خدماته بقرار من المرجع المختص في التعيين .

مادة ٣٩ - ١ - اذا اصيب الموظف بمرض وهو في مهمة رسمية خارج المملكة او اثناء غيابه عنها بصورة قانونية فانه يمنح اجازة مرضية لمدة لاتتجاوز عشرة ايام بناء على تقرير طبي من طبيب واحد مصلق من المراجع الرسمية الاردنية في خارج المملكة ان وجدت .

ب - اذا زادت مدة مرض الموظف وهو خارج الاردن على عشرة ايام فعليه ان يحضر على تقرير طبي موقع من طبيين احدهما طبيب حكومة ، ومصدقا من المراجع الرسمية الاردنية في خارج المملكة ان وجدت .

ج - على الموظف اعلام الجامعة بمرضه وتزويدها بالتقارير الطبية بالسرعة الممكنة في الحالتين المنصوص عليهما في هذه المادة .

مادة ٤٠ - تستحق الموظفة الحامل عند الولادة اجازة امومة اقصاها اربعون يوما براتب كامل مع العلاوات بناء على تقرير طبي مصلق ولا تدخل هذه الاجازة في حساب الاجازات المرضية او السنوية .

مادة ٤١ - ١ - مع مراعاة احكام الفقرة (ب) من هذه المادة تطبق على الموظفين بقعود احكام الاجازات الواردة في هذا النظام ويعاملون معاملة الموظفين المساوين لهم في الراتب مالم ينص على غير ذلك في عقود استخدامهم .

ب - يمنح الموظف بعقد اجازة مرضية كما يلي :

- ١ - عن الشهرين الاولين من المرض ، راتبه كاملا مع العلاوات .
- ٢ - عن الشهرين اللذين يليهما من المرض ، نصف راتبه مع نصف العلاوات .
- ٣ - اذا لم يشف الموظف المريض من مرضه خلال مدة اربعة اشهر من تاريخ مرضه ، فيحال الى اللجنة الطبية وللمرجع المختص الحق في اعطائه اجازة مرضية اقصاها شهران بدون راتب وعلاوات ، واذا لم يشف بعد ذلك فينتهي عقده حكما .

المصل السابع

واجبات الموظف

مادة ٤٢ - على الموظف :

- ١ - ان يقوم بالمهام الوظيفية المنصوص عليها في القوانين والانظمة والتعليقات الخاصة بالجامعة واية واجبات وظيفية يكلف بها رسميا .
- ب - ان يمتنع عن القيام بأي عمل يتعارض مع واجباته الوظيفية .
- ج - ان لا يقوم بأي عمل اضافي لحسابه او لحساب الغير بأجر الا باذن خطي من رئيس الجامعة .
- د - ان يمتنع عن ممارسة اي نشاط حزبي او سياسي او طائفي او اقليمي .
- هـ - ان لا يقوم بأي عمل من شأنه الاساءة الى الجامعة او العاملين فيها .

مادة ٤٣ - ان مخالفة الموظف لقانون الجامعة وانظمتها وتعليماتها ولواجباته الوظيفية ، يعرضه للعقوبات التأديبية التالية :

- ١ - التنبيه .
- ب - الانذار الأول
- ج - الانذار الثاني
- د - الانذار النهائي
- هـ - الحسم من الراتب لمدة لاتزيد على سبعة ايام للمرة الواحدة .
- و - وقف الزيادة السنوية .
- ز - الاستغناء عن الخدمة (مع صرف جميع استحقاقاته المالية) .
- ح - العزل (مع حرمانه من التعويض او من مساهمة الجامعة المالية في الادخار او من كليهما) .

المادة ٤٤ - تحدد صلاحيات ايقاع العقوبات الواردة في المادة (٤٣) على النحو التالي .

- ١ - لمدير الدائرة او رئيس القسم او الشعبة ان يوقع عقوبة التنبيه .
- ب - للعميد او مدير الوحدة توقيع عقوبة التنبيه او الانذار لجميع الموظفين العاملين في كليته او وحدته وكذلك الحسم من الراتب بالنسبة لموظفي الدرجات الاربعة والخامسة والسادسة والسابعة ومن هم في مستواهم من الموظفين بقعود والعاملين بأجر يومية .



ج - للرئيس توقيع العقوبات المنصوص عليها في الفقرات من (١-٥) من المادة (٤٣) من هذا النظام، اذا احيلت اليه

د - اذا كانت المخالفة تستوجب عقوبة الاستغناء او العزل فالرئيس ان يحيل الموظف الى المجلس التأديبي بقرار يتضمن المخالفة المنسوبة الى الموظف .

مادة ٤٥ - أ - يشكل في الجامعة مجلسان تأديبيان احدهما ابتدائي والاخر استئنافي ويتكون كل منهما من رئيس وعضوين يعينهم مجلس العمدة، لمدة سنة قابلة للتجديد، ويعقد كل منهما جلساته بدعوة من رئيسه .

ب - لا تكون جلسات اي من المجلسين قانونية ما لم يحضرها رئيس المجلس والعضوان الاخران ، وتكون اجراءاتها وقراراتها سرية ، ويتخذ كل منهما قراراته بالايجاع او بالاكثرية .

ج - اذا لم يتمكن رئيس اي من المجلسين او اي من اعضائهما من حضور الاجتماع فينتدب المرجع المختص بديلا عنه مدة غيابه .

د - لمجلس العمدة ان يعفي ايا من رئيس واعضاء كل من المجلسين ، كما يجوز لاي منهم ان يطلب من مجلس العمدة اعفائه من عضوية المجلس وفي كلتا الحالتين يعين مجلس العمدة بديلا لمن تم اعفاؤه .

مادة ٤٦ - اذا نسبت الى موظف مخالفة لواجباته ومهامه الوظيفية ، فالرئيس قبل احالته الى المجلس التأديبي ان يشكل لجنة للتحقيق من ثلاثة اشخاص وينتول رئيس اللجنة الدفاع عن تقريرها امام المجلس التأديبي .

مادة ٤٧ - أ - اذا قيمت دعوى جزائية ضد موظف فلا يجوز اتخاذ اجراءات تأديبية بحقه ناشئة عن التهمة الجزائية الموجهة اليه قبل صدور الحكم النهائي في تلك الدعوى .

ب - ان صدور القرار في الدعوى الجزائية بعدم مسؤولية الموظف او ببراءته من التهمة الجزائية المنسوبة اليه لا يمنع من اتخاذ الاجراءات التأديبية بحقه بمقتضى احكام هذا النظام .

مادة ٤٨ - يبلغ الرئيس الموظف الحال الى المجلس التأديبي لائحة تتضمن المخالفة المنسوبة اليه وذلك قبل الموعد المعين لانعقاد المجلس التأديبي بأسبوع على الاقل وللموظف الحق في الاطلاع على التحقيقات والوثائق الاخرى المتعلقة بالمخالفة المنسوبة اليه وان يحضر جلسات المجلس للدفاع عن نفسه او ان يوكل عنه شخصا آخر من داخل الجامعة او من خارجها .

مادة ٤٩ - أ - انعقد المجلس التأديبي الابتدائي للنظر في القضية المخالفة اليه خلال اسبوعين من تاريخ الاحالة على الاكثر .

ب - للرئيس الحق في كسب يد الموظف بالحيل الى التحقيق او الى المجلس التأديبي ، عن العمل خلال اجراءات التحقيق ، والحجاة بولاه لا يوقف راتبه وعلاواته كلية او جزئيا الى ان يصدر القرار النهائي بحقه .

مادة ٥٠ - للموظف الذي صدر قرار بالاستغناء عنه او بعزله من المجلس التأديبي الابتدائي ان يستأنف ذلك القرار الى المجلس التأديبي الاستئنافي خلال خمسة عشر يوما من تاريخ تبليغه ، ويقدم الاستئناف بلائحة خطية تسلّم الى مكتب الرئيس مقابل ابصال رسمي بذلك .

الفصل الثامن

انتهاء خدمة الموظف

مادة ٥١ - تعتبر خدمة الموظف منتهية في اي من الحالات التالية :

أ - الوفاة ، وتستمر الجامعة بدفع رواتبه وعلاواته عن الشهر الذي توفي فيه بالإضافة الى راتب وعلاوات شهر آخر .

ب - قبول الاستقالة

ج - فقد الوظيفة

د - الاستغناء عن الخدمة

هـ - العزل

و - بلوغه الخامسة والستين من العمر ، والمجلس العمدة بناء على تنصيب من الرئيس وتوصية من العميد او مدير الوحدة المختص بمديد خدمة الموظف سنة فستة على ان لا تزيد مجموع مدة

التمديد على خمس سنوات .

ز - المعجز عن مواصلة العمل في الجامعة لاسباب صحية بناء على تقرير من المرجع الطبي .

ح - فقد الجنسية الاردنية .

ط - الحكم بادانة الموظف بجناية او جنحة ماسة بالشرف .

مادة ٥٢ - تقدم الاستقالة خطيا وتقبل او ترفض بقرار من المرجع المختص بالتعيين وعلى ان يصدر القرار بالرفض او القبول خلال ثلاثين يوما من تاريخ تقديمها وتعتبر مقبولة اذا لم يبلغ الموظف بقرار قبول الاستقالة او رفضها خلال تلك المدة ، واذا ترك العمل قبل تبليغه قبول الاستقالة او رفضها او قبل انقضاء ثلاثين يوما على تقديمها فيعتبر فاقدا لوظيفته .

مادة ٥٣ - يعتبر الموظف فاقدا لوظيفته اذا انقطع عن عمله مدة تزيد على عشرة ايام متوالية بدون سبب مشروع بقبله الرئيس .

مادة ٥٤ - على الموظف الذي تنتهي خدمته في الجامعة لاي سبب من الاسباب ، ان يسدد جميع التزاماته المالية تجاهها ، وان يرد جميع ما بمهده من لوازم قبل تركه العمل .

الفصل التاسع

احكام عامة

مادة ٥٥ - يحدد التسلسل الوظيفي للوحدات والاقسام والدوائر الاكاديمية والادارية في الجامعة بموجب مخطط تنظيمي عام يصدر بقرار من مجلس العمدة بناء على تنصيب من الرئيس .



مادة ٥٦ - أ - يستمر الموظفون المعينون برواتب شهرية مقطوعة بنفس وضعهم الوظيفي الحالي الى ان يصدر جدول تصنيف الوظائف الذي يحدد الرواتب والترتب والمؤهلات ، وتطبق عليهم احكام هذا النظام ، ويعاملون معاملة الموظفين المساوين لهم بالراتب .

ب - يجوز تعيين موظفين برواتب شهرية مقطوعة وفقا للاسس المتبعة مع امثالهم في الراتب من الموظفين الى ان يصدر جدول تصنيف الوظائف ، وتطبق عليهم احكام هذا النظام .

مادة ٥٧ - تطبق على الموظفين في المستشفى جميع الانظمة والتعليمات والقرارات السارية المفعول في الجامعة .

مادة ٥٨ - يلغى نظام موظفي الجامعة الاردنية المنشور في عدد الجريدة الرسمية رقم (٢٥٧٧) تاريخ ١٩٧٥/٩/٢ ونظام مستشفى عمان الكبير رقم (٧٧) لسنة ١٩٧٤ ، كما تلغى جميع الاحكام والتعليمات والقرارات التي تتعارض مع احكام هذا النظام .

١٩٧٨/٣/١

الحسين بن طلال

وزير
المعدل
احمد عبد الكريم الطراونة
وزير الاعلام ووزير التربية والتعليم ووزير رئيس الوزراء ووزير
السياحة والآثار دولة لشؤون رئاسة الوزراء بالوكالة الخارجية والدفاع
عدنان ابو عودة مضر بدران

وزير الاوقاف والشؤون
والمقدسات الاسلامية
كامل الشريف
وزير العمل
عصام المجلوني
وزير الزراعة
صلاح جمعة

وزير الشؤون البلدية والقروية ووزير
المواصلات بالوكالة
ابراهيم ايوب
وزير الداخلية ووزير
الصحة بالوكالة
سليمان عرار
وزير
التعليم والتدريب
مروان القاسم

وزير النقل
علي سحيمات
وزير الاشغال العامة
سميد بينو
وزير المالية
محمد الدباس
وزير الصناعة والتجارة
نجم الدين الحجابي

نحس الحسين بن طلال

بمقتضى المادة (٣١) من الدستور
وبناء على ماقرره مجلس الوزراء بتاريخ ١٩٧٨/٣/١
أمر بوضع النظام الآتي :-

نظام رقم (١٩) لسنة ١٩٧٨

نظام صندوق المنح لطلبة الدراسات العليا المتفوقين في الجامعة الاردنية

صادر بمقتضى المادة (٣٤) من قانون الجامعة الاردنية رقم (٥٢) لسنة ١٩٧٢

المادة ١ - يسمى هذا النظام (نظام صندوق المنح لطلبة الدراسات العليا المتفوقين في الجامعة الاردنية لسنة ١٩٧٨) ويعمل به اعتباراً من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

المادة ٢ - ينشأ في الجامعة الاردنية صندوق باسم (صندوق المنح لطلبة الدراسات العليا المتفوقين في الجامعة الاردنية) ويهدف الى تقديم المنح للمتفوقين من طلبة الدراسات العليا في الجامعة الاردنية ضمن الاسس والقواعد التي يقرها مجلس العمداء في الجامعة .

المادة ٣ - تتألف موارد هذا الصندوق من :-

أ - مخصصات سنوية من موازنة الجامعة الاردنية .

ب - التبرعات والهبات التي تقبلها الجامعة لاغراض هذا الصندوق .

ج - اية موارد اخرى يوافق عليها مجلس العمداء .

المادة ٤ - يتولى ادارة شؤون الصندوق مجلس الدراسات العليا في الجامعة الاردنية ، بما في ذلك تلقي طلبات المنح واختيار مستحقيها وفقاً للقواعد والاسس التي يقرها مجلس العمداء .

المادة ٥ - لمجلس العمداء اصدار التعليمات التنفيذية لتطبيق احكام هذا النظام .

الحسين بن طلال

١٩٧٨/٣/١

وزير
المعدل
احمد عبد الكريم الطراونة
وزير الاعلام ووزير التربية والتعليم ووزير
السياحة والآثار دولة لشؤون رئاسة الوزراء بالوكالة الخارجية والدفاع
عدنان ابو عودة مضر بدران

وزير الاوقاف والشؤون
والمقدسات الاسلامية
كامل الشريف
وزير العمل
عصام المجلوني
وزير الزراعة
صلاح جمعة

وزير الشؤون البلدية والقروية ووزير
المواصلات بالوكالة
ابراهيم ايوب
وزير الداخلية ووزير
الصحة بالوكالة
سليمان عرار
وزير
التعليم والتدريب
مروان القاسم

وزير النقل
علي سحيمات
وزير الاشغال العامة
سميد بينو
وزير المالية
محمد الدباس
وزير الصناعة والتجارة
نجم الدين الحجابي

نظام تنظيم وإدارة وزارة الاعلام

بمقتضى المادة (١٢٠) من الدستور
وبناء على ما قرره مجلس الوزراء بتاريخ ١٩٧٨/٣/١
تأمر بوضع النظام الآتي :

نظام تنظيم وإدارة وزارة الاعلام

صادر بموجب المادة (١٢٠) من الدستور

- المادة ١ - يسمى هذا النظام (نظام تنظيم وإدارة وزارة الاعلام لسنة ١٩٧٨) ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .
- المادة ٢ - يكون للوكالات التالية حينما وردت في هذا النظام المعاني الخصصة لها ادناؤا اذا دلت القرينة على غير ذلك :
- الوزارة وزير الاعلام
المادة ٣ - تعمل الوزارة على تحقيق الاهداف والغايات التالية :
- أ - تخطيط وتنفيذ عملية التوعية الاعلامية والفكرية في المملكة ، ورسم السياسات العامة والتفصيلية للدوائر والمؤسسات الرسمية الاعلامية المختلفة والاشراف على تنفيذها لهذه السياسات .
- ب - تنظيم وتوجيه النشاط الاعلامي والفكري الذي تقوم به المؤسسات الاعلامية العامة والخاصة وذلك على اساس الايمان بالله والا التزام بالحقيقة وعماطة العقل ، والتأكيد على القيم الاخلاقية والديمقراطية والايمان بكرامة الفرد وحرية والاخلاص لرسالة الامة العربية في الوحدة والتقدم .
- ج - تعميق الحس بالوطنية والاعتزاز الوطني وتأكيد قيم العدالة والمساواة .
- د - بث روح التعاون والانتاج في مختلف مجالات التنمية .
- هـ - التعريف بأوجه نشاطات المملكة في الخارج ، وشرح مواقفها من القضايا والاحداث والمساعدة على رسم صورة مناسبة وصادقة لكونات المملكة الحضارية والتقدم الذي تحققة في المجالات المختلفة .
- المادة ٤ - تتألف الوزارة من :

أ - مركز الوزارة ويشمل المديرية التالية :

- ١ - مديرية الادارة
- ٢ - مديرية الاعلام التنموي
- ٣ - مديرية التخطيط والتدريب
- ٤ - مديرية الدراسات والبحوث
- ٥ - مديرية المنظمات
- ٦ - مديرية العلاقات العامة

ب - المؤسسات والدوائر المستقلة التالية التي تربط بالوزير مباشرة :

- ١ - مؤسسة التلفزيون

- ٢ - دائرة الاذاعة
- ٣ - دائرة المطبوعات والنشر
- ٤ - وكالة الانباء الاردنية

المادة ٥ - أ - الوزير هو المرجع الاعلى للوزارة والمؤسسات والدوائر المرتبطة به وهو المشرف على وضع سياساتها والاشراف على تنفيذها .

ب - يكون للوزارة وكيل على الوزير مباشرة في الاشراف على تنفيذ سياسات الوزارة والمديرية المرتبطة بها .

ج - يشكل في الوزارة مجلس اعلام برئاسة الوزير وعضوية وكيل الوزارة وادراء المؤسسات والدوائر مهمته دراسة السياسة الاعلامية ووسائل تنفيذها ومتابعة ذلك .

المادة ٦ - للوزير بتنصيب مسن وكيل الوزارة ، احداث او الغاء المديرية والاقسام والقروغ في مركز الوزارة او دمج اي من تلك الوحدات الادارية بغيرها .

المادة ٧ - يصدر الوزير التعليمات والقرارات اللازمة لتنفيذ احكام هذا النظام بما في ذلك :

أ - تحديد المهام والواجبات الخاصة بمركز الوزارة والمديرية التابعة لها لتحقيق الاهداف والغايات المنصوص عليها في هذا النظام .

ب - تحديد المهام والواجبات المنوطة بالمجالس واللجان والصلاحيات الخولة لها وكيفية اجتماعاتها واتخاذ القرارات فيها .

ج - تفويض الصلاحيات التي يراها ضرورية ومناسبة لوكيل الوزارة والمديرين المعاهين للدوائر التابعة للوزارة ، وذلك في حدود الاهداف والغايات والاحكام المنصوص عليها في هذا النظام .

د - وصف اعمال الموظفين في مركز الوزارة وفي المديرية التابعة لها وفقا للوائح ومخططات التنظيم التي توضع لهذا الغرض .

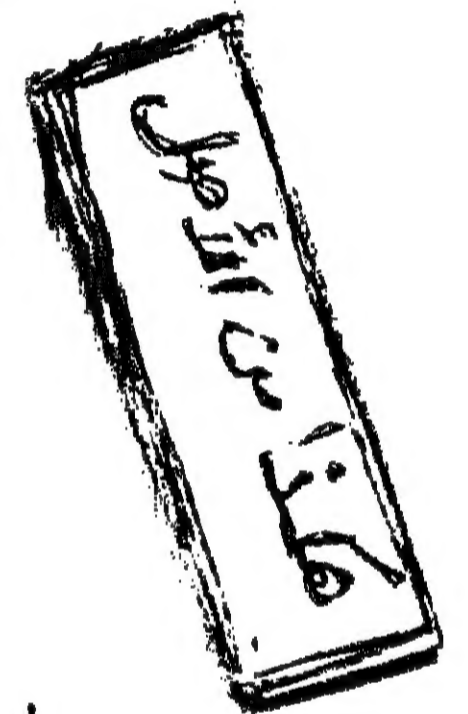
هـ - تحديد العلاقة واساليب الاتصال والتنسيق بين الاجهزة والوحدات الادارية في مركز الوزارة وفي المديرية التابعة لها .

المادة ٨ - يلغى النظام رقم (٢٥) لسنة ١٩٦٦ واي تشريع اخر الى المدى الذي تتعارض فيه احكامه مع احكام هذا النظام .

الحسين بن طلال

١٩٧٨/٣/١

وزير العدل	وزير السياحة والآثار	وزير دولة لشؤون رئاسة الوزراء بالوكالة	وزير الاجرام
احمد عبدالكريم الطراونه	غالب بركات	عبدنار ابو عوده	مضر بدران
وزير الاوقاف والشؤون والمؤسسات الاسلامية	وزير العمل	وزير الانشاء والتعمير ووزير دولة للشؤون الخارجية	وزير الزراعة
كامل الشريف	عصام المعجلوني	حسن ابراهيم	صلاح جمعه
وزير الثقافة والشباب	وزير الشؤون البلدية والقروية	وزير الداخلية	وزير التنوين
الشريف فواز شرف	وزير المواصلات بالوكالة	وزير الصحة بالوكالة	مروان القاسم
	ابراهيم ايوب	سليمان حرار	
وزير النقل	وزير الاستغال العامة	وزير المالية	وزير الصناعة والتجارة
علي سحيمات	سعيد بينو	محمد الدباس	نجم الدين الدجاني



نحس الحسين لله ملك المملكة الأردنية الهاشمية

بمقتضى المادة (٣١) من الدستور
وبناء على ماقروه مجلس الوزراء بتاريخ ١٩٧٨/٢/٢٢
نأمر بوضع النظام الآتي :-

نظام رقم (٢١) لسنة ١٩٧٨

نظام المياه لمشاريع ري المناطق المرتفعة

صادر بمقتضى المادة (٦٨) من قانون تنظيم شؤون المصادر الطبيعية رقم (١٢) لسنة ١٩٦٨

المادة ١ - يسمى هذا النظام (نظام المياه لمشاريع ري المناطق المرتفعة لسنة ١٩٧٨) ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

المادة ٢ - ١ - تعني عبارة (منطقة المشروع) لغايات هذا النظام منطقة مشروع ري الضليل ، العرجا ، الوادي الأبيض ، القطرانة الشمالي ، القطرانة الجنوبي ، تل برما كما هو محدد من قبل مجلس السلطة او اية منطقة اخرى يقرر المجلس شمولها من حين لآخر باحكام هذا النظام .

ب - تشمل المناطق المرتفعة جميع مشاريع الري داخل المملكة التي تديرها السلطة باستثناء مشروع قناة الغور الشرقية والموجب .

المادة ٣ - تكون السلطة صاحبة الصلاحية في تزويد منطقة المشروع بالمياه اللازمة للري وتوزيعها على الوحدات الزراعية كما تتولى صيانة وإدارة شبكات الري والصرف وفق سياستها المائية . ولا يحق لغيرها القيام بأي من هذه الاعمال دون موافقتها .

المادة ٤ - تكون جميع المياه التي تزود منطقة المشروع سطحية كانت او جوفية خاضعة لاشراف ومراقبة السلطة لحين تسليمها للمشروع الى اية جهة اخرى .

المادة ٥ - لمجلس السلطة بموافقة وزارة الزراعة تحديد النمط الزراعي لمنطقة المشروع .

المادة ٦ - ١ - مع مراعاة ماورد في اي تشريع آخر ، تكون زراعة الارز وقصب السكر وتربية الاسماك في منطقة المشروع خاضعة لترخيص يصدر عن نائب الرئيس بعد الاستئناس برأي وزارة الزراعة او وزارة الصحة حسب مقتضى الحال .

ب - يقدم طلب الحصول على الترخيص المنصوص عليه في الفقرة (١) من هذه المادة على النموذج المقرر الى نائب الرئيس الذي له عدم الموافقة على اعطاء الرخصة او تنزيل المساحة المطلوب زراعتها او تربية الاسماك فيها الى الحد الذي يراه مناسباً .

ج - للطالب في حالة عدم الموافقة على الترخيص حق الاعتراض لدى مجلس السلطة خلال عشرة ايام من تاريخ تبليغه ويكون قرار المجلس قطعياً .

المادة ٧ - لا يحق لغير السلطة استعمال المهابر او القناة الرئيسية او القنوات الفرعية او خطوط المياه في منطقة المشروع

المادة ٨ - لا يسمح برى اراض في منطقة المشروع غير قابله للري حسب التصنيف الذي يقرره المجلس لتلك المنطقة الا بعد ان توافق السلطة على اعادة تصنيف تلك الاراضي .

المادة ٩ - لا يجوز في اية حالة من الحالات الضخ من الاقنية في منطقة المشروع ، كما لا يجوز لغير السلطة حفر آبار للمياه الجوفية في تلك المنطقة .

المادة ١٠ - ١ - لا تكون السلطة مسؤولة عن اية اضرار تصيب المزروعات او النباتات من جراء الفيضانات او التغيير في نوعية المياه . ٢ - في كميته او لاية اسباب طبيعية مماثلة اخرى

ب - اذا نقصت كمية المياه في منطقة المشروع لاي سبب لادخل لارادة السلطة فيه فلا يحق لصاحب الارض او المستأجر او صاحب الرخيص المطالبة بأي تعويض من جراء ذلك النقص .

المادة ١١ - ١ - على كل متصرف بأرض زراعية او مستأجر فرعي لها يرغب في الحصول على المياه من منطقة المشروع لري وحداته الزراعية ان يقدم طلباً بذلك الى السلطة على النموذج المقرر بين فيه مقدار كمية المياه التي يحتاج اليها والاولقات التي يرغب في الحصول عليها ، وللسلطة اجابة الطلب أو رفضه على ضوء امكانياتها في المياه المتوفرة لديها .

ب - يتم الاتفاق على بيع المياه بين السلطة والطالين ، وذلك على النموذج الذي يقرره نائب الرئيس لهذا الغرض .

المادة ١٢ - ١ - تستوفي السلطة اثمان المياه الموردة بما في ذلك المياه الموردة لري المشاتل او للاستهلاك المنزلي ولاغراض الصناعة وفق التكلفة التي يقررها المجلس لكل منطقة مشروع وكل مشروع على حدة من حين لآخر .

ب - اذا تأخر المورد اليه عن دفع اثمان المياه التي زود بها فيوقف توريد المياه اليه ولا تتحمل السلطة اية مسؤولية من جراء التوقيف .

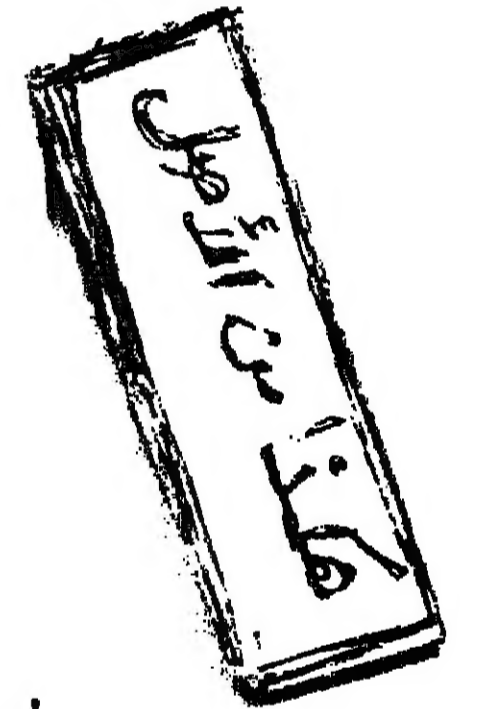
المادة ١٣ - لنائب الرئيس أن يصدر التعليمات اللازمة لتنفيذ احكام هذا النظام .

المادة ١٤ - يلغى (نظام المياه لمشروع وادي الضليل) رقم (٣٨) لسنة ١٩٦٩ .

الحسين بن طلال

١٩٧٨/٢/٢٢

وزير السياحة والآثار غالب بركات	وزير الاملاك مخنف ابو عوده	وزير التربية والتعليم دولة لشؤون رئاسة الوزراء عبد السلام المجالي	رئيس الوزراء ووزير الخارجية والنفاء مضر بدران
وزير الاوقات والشؤون والخدمات الاسلامية كامل الشريف	وزير المعمل عصام المجلوني	وزير الاتشاء والتعمير ووزير دولة للشؤون الخارجية حسن ابراهيم	وزير المعدل صلاح جهمه احمد عبدالكريم الطراونه
وزير الثقافة والشباب الشريف فواز شرف	وزير الشؤون البلدية والقروية وزير المواصلات بالوكالة ابراهيم ايوب	وزير الداخلية وزير الصحة بالوكالة سليمان عسار	وزير التبوين مروان القاسم
وزير التنمية علي سحيمات	وزير الاقتصاد المعاصرة سميد بينو	وزير المالية محمد النحاس	وزير الصناعة والتجارة نجم الدين الدجاني



نحو الحسين للنفق ملكة المملكة الأردنية الهاشمية

بمقتضى المادة (٣١) من الدستور
وبناء على ماقرره مجلس الوزراء بتاريخ ١٩٧٨/٣/١
نأمر بوضع القانون الآتي :-

نظام رقم (٢٢) لسنة ١٩٧٨

نظام معدل لنظام موظفي مؤسسة عالية / الخطوط الجوية الملكية الاردنية

المادة ١ - يسمى هذا النظام (نظام معدل لنظام موظفي مؤسسة عالية/الخطوط الجوية الملكية الاردنية لسنة ١٩٧٨) ويقرأ مع النظام رقم (٥٤) لسنة ١٩٧١ المشار اليه فيما يلي بالنظام الاصيل وما طرأ عليه من تعديلات كنظام واحد يعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

المادة ٢ - يلغى نص المادة (٧٨) من النظام الاصيل ويستعاض عنه بالنص التالي :-
المادة ٧٨ - يجوز بناء على تنسيب لجنة الصندوق وقرار المدير الاقراض من صندوق الادخار على النحو التالي :-

أ - يشترط ان لا يتجاوز المبلغ المقترض مجموع مساهمة المقترض بالصندوق وبفائدة تزيد (١٪) من متوسط سعر الفائدة التي يتقاضاها الصندوق على امواله .

ب - اذا كان المقترض مستفيدا من مشروع اسكان جماعي تتبناه او توافق عليه المؤسسة فيشترط ان لا يتجاوز المبلغ المقترض مجموع مساهمة المقترض بالصندوق والمبالغ التي ساهمت بها المؤسسة وارباح تلك المبالغ وبفائدة تزيد (١٪) عن متوسط سعر الفائدة التي يتقاضاها الصندوق على امواله ، على ان يتم تسديد المبلغ المقترض خلال المدة التي تنسبها لجنة الصندوق ويقرها المدير وان يبقى المسكن مسجلا باسم المؤسسة الى ان سدد الموظف المبلغ المقترض مع الفوائد المترتبة عليه .

١٩٧٨/٣/١

الحسين بن طلال

وزير المعدل	وزير السياحة والآثار	وزير الاعلام والتربية والتعليم	رئيس الوزراء ووزير المعدل
احمد عبد الكريم الطراونه	غالب بركات	عبدنسان ابو عوده	مفري بدران
وزير الاوقاف والشؤون والمقدسات الاسلامية	وزير المعمل	وزير الانشاء والتعمير ووزير دولة للشؤون الخارجية	وزير الزراعة
كامل الشريف	عصام المعجلوني	حسن ابراهيم	صلاح جمعه
وزير الثقافة والشباب	وزير المواصلات بالوكالة	وزير الشؤون البلدية والقروية	وزير التنظيم
الشريف فواز شرف	ابراهيم ايوب	سليمان عرار	مروان القاسم
وزير التنقل	وزير الاشغال العامة	وزير المالية	وزير الصناعة والتجارة
علي سحيبات	سعيد بيضو	محمد الديباس	لجم الدين الدجاني

نحو الحسين للنفق ملكة المملكة الأردنية الهاشمية

بمقتضى احكام المادة (٣١) من الدستور
وبناء على ماقرره مجلس الوزراء بتاريخ ١٩٧٨/٣/١
نأمر بوضع النظام الآتي :-

نظام رقم (٢٣) لسنة ١٩٧٨

نظام معدل لنظام مستخدمي مؤسسة عالية / الخطوط الجوية الملكية الاردنية

المادة ١ - يسمى هذا النظام (نظام معدل لنظام مستخدمي مؤسسة عالية/الخطوط الجوية الملكية الاردنية لسنة ١٩٧٨) ويقرأ مع النظام رقم (٥٥) لسنة ١٩٧١ المشار اليه فيما يلي بالنظام الاصيل وما طرأ عليه من تعديلات كنظام واحد ، ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

المادة ٢ - يلغى نص المادة (٤٢) من النظام الاصيل ويستعاض عنه بالنص التالي :-
المادة ٤٢ - يجوز بناء على تنسيب لجنة الصندوق وقرار المدير الاقراض من صندوق الادخار على النحو التالي :-

أ - يشترط ان لا يتجاوز المبلغ المقترض مجموع مساهمة المقترض بالصندوق وبفائدة تزيد (١٪) عن متوسط سعر الفائدة التي يتقاضاها الصندوق على امواله .

ب - اذا كان المقترض مستفيدا من مشروع اسكان جماعي تتبناه او توافق عليه المؤسسة فيشترط ان لا يتجاوز المبلغ المقترض مجموع مساهمة المقترض والمبالغ التي ساهمت بها المؤسسة وارباح تلك المبالغ وبفائدة تزيد (١٪) عن متوسط سعر الفائدة التي يتقاضاها الصندوق على امواله ، على ان يتم تسديد المبلغ المقترض خلال المدة التي تنسبها لجنة الصندوق ويقرها المدير وان يبقى المسكن مسجلا باسم المؤسسة الى ان يسدد المستخدم المبلغ المقترض مع الفوائد المترتبة عليه .

١٩٧٨/٣/١

الحسين بن طلال

وزير المعدل	وزير السياحة والآثار	وزير الاعلام والتربية والتعليم	رئيس الوزراء ووزير المعدل
احمد عبد الكريم الطراونه	غالب بركات	عبدنسان ابو عوده	مفري بدران
وزير الاوقاف والشؤون والمقدسات الاسلامية	وزير المعمل	وزير الانشاء والتعمير ووزير دولة للشؤون الخارجية	وزير الزراعة
كامل الشريف	عصام المعجلوني	حسن ابراهيم	صلاح جمعه
وزير الثقافة والشباب	وزير المواصلات بالوكالة	وزير الشؤون البلدية والقروية	وزير التنظيم
الشريف فواز شرف	ابراهيم ايوب	سليمان عرار	مروان القاسم
وزير التنقل	وزير الاشغال العامة	وزير المالية	وزير الصناعة والتجارة
علي سحيبات	سعيد بيضو	محمد الديباس	نجم الدين الدجاني